

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الرقم التسلسلي:/2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة بـ :

رقمنة الادارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي

- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب (تبسة) -

إشراف الأستاذ (ة):

- زعيم بهية

من إعداد:

- دبايلية فارس

- محرز عادل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
زرقى عمار	أستاذ محاضراً	رئيساً
زعيم بهية	أستاذ محاضر	مشرفاً ومقرراً
حفيظ حنان	أستاذ مساعد	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 2022-2023



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الرقم التسلسلي:/2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة ب :

رقمنة الادارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي

- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب (تبسة) -

إشراف الأستاذ (ة):

- زعيم بهية

من إعداد:

- دبايلية فارس

- محرز عادل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
زرقى عمار	أستاذ محاضر	رئيسا
زعيم بهية	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
حفيظ حنان	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريم حفظه الله

إلى أمي العزيزة حفظها الله

إلى جميع أفراد عائلتي حفظهم الله

إلى جميع زملاء الدفعة و إلى جميع أصدقائي

دبايلية فارس

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله
إلى جميع أفراد العائلة الكريمة
إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

محرز عادل

شكر و عرفان

نحمد الله عز وجل ونثنى عليه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن أنعم علينا بنعمة العلم، وأن وفقنا إلى عملنا هذا.

والصلاة والسلام على حبيب الحق، وخير الخلق محمد ابن عبد الله

معلم الخلق أجمعين.

﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروضا فكافئوه، فإن لم تستطعوا فادعوا له ﴾

﴿ الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها ﴾

واحتكاما إلى قوله - صلى الله عليه وسلم - نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من

قريب أو من بعيد، بقدر كبير أو بسيط، على إنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر:

- الأستاذة الفاضلة المشرفة زعيم باهية لقبولها الإشراف على هذه الدراسة، ونصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بها، تصويبا لهذا البحث وإثراء له.

- كما نشكر موظفي المديرية الولائية للضرائب (تبسة) على حسن معاملتهم وتعاونهم.

كما نتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وكل

أساتذتنا الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إليكم جميعا جزيل الشكر و العرفان والامتنان

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها، ومدى مساهمتها في زيادة التحصيل الجبائي من عدمه، من خلال الحد من مختلف أشكال التهرب الضريبي باعتبار الضرائب أهم الموارد المالية للخزينة العمومية، وهذا بالاعتماد على نظام معلوماتي جبائي ناجح يساهم في تحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمات المقدمة.

واعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة عينة من موظفي قطاع الضرائب متبعين المنهج التحليلي في جميع البيانات والمعلومات والمعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث استخدمنا استمارة الاستبيان وتم توزيعها على عينة الدراسة في المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة، وتوصلنا في الختام إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل مباشر في رفع الإيرادات الضريبية عن طريق إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في النظام الضريبي.

الكلمات المفتاحية : رقمنة، إدارة جبائية، تحصيل جبائي.

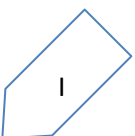
Abstract

This study aimed to identify the digitization of the tax administration and its importance, and the extent of its contribution to increasing tax collection or not, by reducing various forms of tax evasion, considering taxes the most important financial resources of the public treasury, by relying on a successful tax information system that contributes to improving efficiency, transparency and the quality of presentation services.

In the practical aspect, we relied on the study of a sample of tax sector employees, following the analytical approach in all data, information and data related to the subject of the study.

In conclusion, we concluded that the digitization of the tax administration contributes directly to raising tax revenues, by introducing information and communication technologies into the tax system.

Key words : Digitization, Fiscal administration, Tax achievement.



الفهرس

العام

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	ملخص
III	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ - هـ	المقدمة العامة
53 - 02	الفصل الأول: الأدبيات النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي
03	المبحث الأول: مضمون رقمنة الإدارة الجبائية
03	المطلب الأول: ماهية الرقمنة
08	المطلب الثاني: مشروع عصرنة الإدارة الجبائية
12	المطلب الثالث: مخطط ومضمون عصرنة الإدارة الجبائية
17	المطلب الرابع: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية ومتطلباتها
19	المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحصيل الضريبي
19	المطلب الأول: عموميات حول التحصيل الضريبي
24	المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي
25	المطلب الثالث: طرق التحصيل الحديثة والهيئات المكلفة بذلك
28	المطلب الرابع: مجال تطبيق التحصيل الضريبي
31	المبحث الثالث: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي
31	المطلب الأول: تقييم عملية رقمنة الإدارة الجبائية
38	المطلب الثاني: أثر الرقمنة على مؤشرات الإدارة الجبائية
42	المطلب الثالث: آفاق عصرنة الإدارة الجبائية
43	المطلب الرابع: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية
48	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
48	المطلب الأول: تقديم الدراسات العربية
49	المطلب الثاني: تقديم الدراسات الأجنبية

50	المطلب الثالث : الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
53	خلاصة الفصل
82 - 55	الفصل الثاني : دراسة ميدانية حول تأثير عصرنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة
56	المبحث الأول : المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة
56	المطلب الأول: تعريف موجز لمديرية الضرائب لولاية تبسة
58	المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب
59	المبحث الثاني: آلية نظام التحصيل الجبائي على مستوى المديرية
59	المطلب الأول: طرق تقدير حجم الضريبة
60	المطلب الثاني: مراحل وإجراءات تحصيل الضريبة لدى مصالح الضرائب
62	المطلب الثالث: إجراءات مشاكل التحصيل الجبائي
66	المبحث الثالث: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية
66	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة
68	المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة
71	المبحث الرابع: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات
71	المطلب الأول : عرض وتحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة
81	المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة
82	خلاصة الفصل الثاني
84	الخاتمة العامة
87	قائمة المصادر والمراجع
i	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	مجموعات ورشة الاندماج الوظيفي	01
31	تطور الساكنة الجبائية حسب طبيعة الضريبة من 2016 إلى 2020	02
32	تطور التحصيل الضريبي من 2011 إلى 2020	03
33	معالجة المنازعات الضريبية من 2016 إلى 2020	04
34	تطور نتائج التحقيق الجبائي خلال الفترة 2013 إلى 2020	05
35	الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب	06
36	مصالح المديرية العامة للضرائب	07
37	النسب الإجمالية لنوعية الخدمة من 2017 إلى 2020	08
37	عدد الزيارات للموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب للفترة 2014 إلى 2020	09
41	تطور حجم بواقي التحصيل خلال الفترة 2013 إلى 2018	10
42	تطور تكلفة تحصيل الضرائب خلال الفترة 2014 إلى 2018	11
45	قيمة الحقوق المتهرب منها والقيم المسترجعة للفترة من 2010 إلى 2014	12
51	الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	13
68	توزيع درجات الموافقة والاتجاهات لمقياس ليكرت الخماسي	1_14
69	توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي	2_14
70	توزيع درجة الموافقة والاتجاهات لمقياس ليكرت الخماسي	3_14
72	اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الأول "رقمنة الإدارة الجبائية"	4_14
75	اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني "التحصيل الضريبي"	5_14
78	اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث "أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي"	6_14

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
28	موقع القباضة بالنسبة لقطاع الضرائب	01
40	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الضرائب	02
55	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة	03
56	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل	04
57	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب (الوعاء)	05
58	الهيكل التنظيمي لمصالح التحصيل	06

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
i	نموذج التصريح الجبائي G8	01
ii	الملحق رقم 02: نموذج التصريح الجبائي G12	02
iii	الملحق رقم 03: نموذج التصريح الجبائي G1	03
iv	استمارة الاستبيان	04
viii	مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الأول	05
ix	مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثاني	06
x	مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثالث	07

المقدمة

العامّة

المقدمة

1. تمهيد

في ظل التطورات الحاصلة في السياسات النقدية والمالية للدولة، وفي سياق اختيار مديرية الضرائب لتوجهاتها المستقبلية والتعامل مع أسلوب الإدارة الالكترونية، ومعرفة الايجابيات والسلبيات والحقائق الموضوعية الكفيلة بالتعامل مع متطلبات تطبيق مشروع رقمنة الإدارة الجبائية، وتوظيفها لخدمة تحسين وزيادة الحصيلة الضريبية وخفض التكاليف المتعلقة به، ومكافحة التهرب الضريبي وتحسين خدمة المكلفين حول واجباتهم الجبائية، خضع النظام الجبائي الجزائري إلى عدة تعديلات مست هيكله وأهدافه ابتداء من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وذلك بغية تكييف المنظومة الجبائية مع السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية مع تقديم نظام جبائي ممتاز يمتاز بمرونة عالية، من شأنه أن يجعل من الضريبة وسيلة لتعبئة الموارد المالية في إطار مختلف التحولات التي شهدتها الساحة الدولية والوطنية.

وبدورها تراجعت الخدمة العامة التقليدية نتيجة التقدم العلمي والتقني وانتشار شبكة الانترنت إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي في الخدمات العامة، هذا التحول أفرز جملة من التغييرات على مفهوم الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وانجاز المعاملات أصبح يمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقل نوعية في البعد العملي والتحصيل الضريبي، وأصبح من الضروري أن يؤدي رقمنة الإدارة الضريبية في إطار سياسة إصلاحها والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة لزبائننا بتخفيض تكاليف التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى وضع أسس لنظام جبائي أكثر كفاءة وفعالية يسمح للجباية العادية بتمويل النفقات العمومية بمختلف أنواعها على المدى الطويل والمتوسط.

2. تقديم إشكالية الدراسة

انطلاقا من التمهيد السابق، زادت أهمية القطاع الجبائي في الجزائر خاصة بعد تدني مداخيل الدولة من الجباية البترولية، وبالتالي عدم القدرة على تغطية جميع النفقات العمومية، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لإعادة النظر في قطاع الجباية وتوحيد الجهود نحو رقمنة وإعادة هيكلة مصالحه، من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة خلق الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

كما أن التطور الملحوظ الذي شهدته تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخداماتها اللامحدودة على كافة الأصعدة، ودورها في تسهيل تحقيق الأهداف المرجوة، أدى ذلك إلى تبني قطاع الضرائب استعمال وسائل تكنولوجيا الاتصال، من أجل رقمنة مختلف الخدمات والعمليات، وذلك تماشيا مع التوحيد العام نحو رقمنة الإدارة العمومية، ولا سيما رقمنة الإدارة الجبائية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى يمكن أن تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة الحصيلة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة؟"

3. الأسئلة الفرعية للدراسة :

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة وما مدى استيعاب المهنيين لهذا المفهوم ؟
- ما هو واقع عملية التحصيل الضريبي في المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة ؟
- كيف تؤثر الهياكل الجديدة المستحدثة في إطار الرقمنة في الحصيلة الضريبية على مستوى الإدارة الجبائية لولاية تبسة ؟

4. فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سنحاول التأكد من صحتها من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع:

- تم تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية (تبسة) في إطار الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري عبر مراحل وآليات.

- إن الأنظمة الجبائية المستحدثة والمطبقة تعطي صورة لفاعلية تأسيس وتحصيل الضرائب.

- إن الهياكل الجديدة المستحدثة وإدخال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في الإدارة الجبائية ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بالرغم من المعوقات التي تحد من التطبيق السليم لمشروع رقمنة الإدارة الجبائية في ولاية تبسة.

5. هيكل الدراسة

للتفصيل في فعالية تبني الرقمنة في مصالح الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي، ومن خلال إشكالية الدراسة المطروحة ومختلف فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين كالآتي :

1.5. الفصل الأول : الأدبيات النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

تناول المدخل العام للدراسة، حيث قسم إلى أربع مباحث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى مضمون رقمنة الإدارة الجبائية، وفي المبحث الثاني تم التعرف إلى الأسس النظرية للتحصيل الضريبي، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، وفي المبحث الرابع تم عرض الدراسات والبحوث السابقة وتحليلها.

2.5. الفصل الثاني : دراسة ميدانية حول تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة

تناولنا في الجزء التطبيقي دراسة ميدانية في المديرية العامة للضرائب (تبسة)، ولإلمام أكثر بجوانب الموضوع قسمنا الفصل الثاني إلى أربع مباحث رئيسية، تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب (تبسة)، المبحث الثاني دراسة آلية التحصيل الضريبي على مستوى المديرية الولائية للضرائب (تبسة)، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وأخيرا تم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية في المبحث الرابع.

6. حدود الدراسة

يمكن حصرها في أربعة مجالات كالتالي :

1.6. الحدود البشرية : تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الموظفين، رؤساء المصالح، مدير المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة.

2.6. الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة بالمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة.

3.6. الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني للموسم الجامعي 2023/2022.

4.6. الحدود الموضوعية : تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي.

7. أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، حيث تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة هامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية أو خاصة، فهي تعد شرطا أساسيا في معادلة كسب الثقة بين هؤلاء الشركاء، ورفع مستوى التحصيل الضريبي، وتحقيق العدالة الجبائية.

8. أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن طرحها كالتالي:

1.8. الأسباب الذاتية

- الميول الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث؛
- ارتباط موضوع البحث بتخصصنا - مالية المؤسسة - والرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي بالواقع الأكاديمي فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي على التحصيل الضريبي.

2.8. الأسباب الموضوعية

- الاهتمام المتزايد بالبحوث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي مست كل الجوانب، وسيطرت عصر الرقمنة على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب؛
- إبراز مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة؛
- الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول موضوع، والطموح لجعله مرجعا للأبحاث المستقبلية؛

9. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

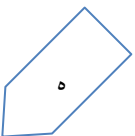
- تسليط الضوء على أبعاد موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة فهمه، والإلمام بجميع المفاهيم المرتبطة به
- الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية.
- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.
- التأكد من وجود علاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية.

10. منهج الدراسة

- نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة، ومن اجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والإلمام بكافة جوانب الموضوع، اعتمدنا على المناهج التالية:
- المنهج الوصفي التحليلي: في الجانب النظري من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها، كونه المنهج الأنسب؛
 - منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من الدراسة وتتمثل في دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب تبسة وتأثير الرقمنة على الحصيلة الجبائية.

11. صعوبات الدراسة

لعل أبرز ما واجهنا من صعوبة عند إعدادنا لهذا الدراسة هو نقص الوعي لدى كثير من الموظفين بأهمية الرقمنة وكذا نقص درايتهم بهذا الموضوع.



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لرقمنة

الإدارة الجبائية

والتحصيل الضريبي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

يعتبر إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية من بين أهم المرتكزات الأساسية لنجاح أي إصلاح ضريبي، أو بعبارة أخرى فإنه لا إصلاح ضريبي دون إصلاح للإدارة الضريبية كونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ النظام الضريبي، وفي ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم وجب على الإدارات الضريبية أن تكون أكثر مرونة لمواكبة هذه التغيرات من خلال إيجاد إدارة ضريبية تتمتع بالاستقلالية والرؤية الواضحة لأهدافها الحالية والمعاصرة، مع ضرورة وجود هياكل تنظيمية فعالة وموارد كافية بشرية مؤهلة ومادية وتقنية حديثة تمكنها من تحسين أدائها وتقديم خدمات ذات جودة عالية بما يتضمن تحسين ثقة المكلف بالضريبة في الإدارة الجبائية، وفي هذا الإطار وبالنظر على الضعف الذي تعاني منه الإدارة الضريبية في الجزائر على مستوى الهياكل والأداء، فضلا عن عجزها في مواكبة مختلف التغيرات والتطورات داخليا وخارجيا، فقد شكل إصلاح ورقمنة الإدارة الضريبية أحد أهم محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر التي تم التركيز عليها.

تم تقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول: مضمون رقمنة الإدارة الجبائية

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحصيل الضريبي

المبحث الثالث: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مضمون رقمنة الإدارة الجبائية

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

أصبحت الرقمنة مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى المجتمعات الأكثر تطورا، حيث تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد ينطوي على أساليب و تقنيات جديدة للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة

أولاً: تعريف الرقمنة

تعريف 1: تعرف الرقمنة بأنها: "جمع وتخزين ومعالجة وبحث باستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية أو البرامج ولكن بتصرف كذلك إلى أهمية دور الإنسان وغاياته التي يربوها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيات والقيم والمبادئ التي يلجا إليها لتحقيق خبراته".¹

تعريف 2: تعرف الرقمنة كذلك بأنها: عبارة عن ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة ومتطورة وسريعة ذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات ونظم الاتصالات الحديثة.²

ومن خلال هذه التعاريف يتبين أن الرقمنة هي " مجموعة من الأدوات التقنية الحديثة والمتطورة تعمل على جمع وتخزين ومعالجة المعلومات واسترجاعها وإيصالها باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة".

ثانياً: خصائص الرقمنة

1- الفعالية: ويعني أن الذي يستعمل هذه التكنولوجيات مستقل ومرسل في آن واحد، كما أن الأطراف في عملية الاتصال يمكنهم تبادل الأدوار، وهذا بسبب نوع من الفعالية بين الأشخاص و المؤسسات ومجموعات أخرى، والتي بدورها تشمل العناصر الموائية :

*غير محدد بالوقت: يعني أنه يمكن استقبال الرسائل في أي وقت كحالة البريد الإلكتروني.

*اللامركزية: هي خاصية التي تسمح باستقلالية التكنولوجيات جديدة مثل حالة الانترنت تملك استمرارية العمل في كل الحالات يستحيل على أي جهة ما أن توقف الانترنت لأنها شبكة اتصال بين الأشخاص والمؤسسات.

¹ حسين محمد احمد عبد الباسط، التطبيقات والأساليب الناجحة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا، مجلة التعليم بالانترنت، جمعية التنمية التكنولوجية البشرية، العدد الخامس، القاهرة، مصر، مارس 2005، ص03.

² نوفيل حديد، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص53.

*الاتصال عن طريق الإنترنت: يمكن ربط الأجهزة حتى لو كانت مختلفة الصنع بين الدول أو المدن الصانعة.

2- الحركية: يعني أن المستعمل يمكن له أن يستفيد من الخدمات أثناء تنقلاته مثل الحاسوب المحمول والهاتف النقال، والتي تشمل العناصر الموائية :

*عملية تحويلية: يمكن لها أن ترسل معلومات من وسط إلى آخر مثال إرسال رسالة مسموعة إلى رسالة مكتوبة أو منطوقة مثل القراءة الإلكترونية.

*عملية الكشف عن الهوية: يعني يمكن أن نبعث رسالة إلى شخص مثل أن ترسل إلى أشخاص آخرين دون المرور بالمؤسسة و يمكن التحكم فيها مثل حالة الإرسال من المنتج إلى المستهلك.
*التوزيع: تعني أن الشبكة يمكن أن تتسع مثل أن تشمل عدد أكبر من الأشخاص.

3- العولمة: هي البيئة التي تفعل هذه التكنولوجيات لأنها تستعمل فضاء أكبر في أي ناحية من العالم وتسمح بتدفق رأس مال المعلومة في عاصمة المعلومات، لا مركزيتها سمحت بازدهارها في البيئة العالمية خاصة في التبادل التجاري الذي يسمح بأن يتجاوز مشكل الزمن والمكان.¹

الفرع الثاني: استعمالات الرقمنة

إن حاجة المؤسسة إلى إدخال الرقمنة في جميع العمليات التي تقوم بما لم يأتي محض صدفة بل هو نتيجة الأسباب وفرص إستراتيجية وتطبيقات وفرتها الرقمنة.

أولاً: أسباب التوجه نحو الرقمنة

هناك عدة أسباب دفعت مؤسسات القطاع العام والخاص إلى استعمال الرقمنة كوسيلة لمواكبة التطورات والتغيرات المحيطة بها، نذكر منها ما يلي:²

1- تطورات الإنترنت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية :

سببت التغيرات الجذرية الحاصلة في هذا العصر ثورة في مجال شبكات المعلومات المحوسبة والاتصالات، أساسها الإنترنت والتكنولوجيا التي تعتمد عليها الإنترنت.

2- ظهور وتطور اقتصاد المعرفة:

¹ Abdelkader RACHEDI, L'impact des TIC sur l'entreprise, mémoire majister, Université de Saida, 2017, p26

² عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص34 - ص35.

يتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعرفة والمعلومات حيث أصبحت المعرفة أصل إستراتيجي أساسي منتج، ويعبر عن ثورة المعلومات والمعرفة والنمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحولها المتزايد إلى الرقمنة، التصغير، السرعة والمرونة.

3- المنافسة الشديدة والعولمة الاقتصادية :

تزداد اقتصاديات العالم اندماجا وتتسع دائرة التبادل في الأعمال والتجارة الدولية والرقمنة فيما بينها، خاصة بعد ظهور ما يعرف بعولمة الاقتصاد التي تتضح صورها من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتزايد تأثيرها على العالم المتقدم .

4- تحولات في مشاريع الأعمال :

لقد مكنت الرقمنة من القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفاءة تقريبا في قيامها بما داخلها هذا يعني أن الشركات لم تعد تقتصر في أعمالها على الحدود التنظيمية التقليدية أو المكانية المتعارف عليها.

5- ظهور المؤسسات الرقمية :

إن التغيرات التكنولوجية الجديدة كلها مصحوبة بإعادة تصميم منظمي أساسي، حيث أن هذا التغيير يمكن أن يؤمن للمؤسسة الاقتصادية ظروف مناسبة اتجاه المؤسسة الرقمية، وهذه الأخيرة تقوم مجمل علاقات الأعمال المهمة تقريبا سواء مع الزبائن أو الموردين أو العاملين حيث يتم تكيفها إلكترونيا أو تمكينها رقميا، مما يساهم في انسيابية العمل وتسهيل عملية إنجازه.

ثانيا: الفرص الإستراتيجية التي وفرتها الرقمنة

أتاح استعمال الرقمنة للمنظمات على مختلف أشكالها العديد من الفرص والتسهيلات في إدارة أعمالها المختلفة وكذا الاستثمار في هذه التكنولوجيات، ومن بين هذه الفرص على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:¹

1- إدارة رأس المال :

أصبحت الرقمنة تمثل أكبر العناصر والمكونات في استثمار رأس المال، فقد تضاعف هذا النوع من الاستثمار في العديد من الدول والمجتمعات الصناعية منذ 1980 ليصل إلى أكثر من ثلث رأس المال المستثمر في العالم سنة 2015.

¹ عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجناي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- إدارة الأعمال :

أصبحت الرقمنة تلعب دورا مهما في إنجاز مختلف الأعمال بدليل أن جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها الحياضية تدار بالحاسوب لهذا سميت بالأنشطة المحوسبة وهذا ما نجده في التجارة الإلكترونية التي لا يمكن لها أن تستمر وتنشط بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

3- الإنتاجية :

الرقمنة هي الأداة الأكثر فعالية في زيادة الإنتاج، إذ أنها أحد أهم الأدوات والوسائل التي تومن الابتكارات والإبداعات المطلوبة.

4- فرص وامتيازات إستراتيجية :

تعطي الرقمنة فرصا مهمة، وامتيازات إستراتيجية تسويقية للمنظمة بمختلف أنواعها وتوجهاتها وإن هذه الفرص ستكون كبيرة إذا ما تم تأمين استثمارات كبيرة وواقية فيها للصمود أمام المنافسين.

ثالثا: مجال تطبيقات الرقمنة

يوجد العديد من التطبيقات التي تستخدمها المؤسسة على مستوى محيطها الداخلي والخارجي، كما أن استعمالات الرقمنة ليست حكرا على المؤسسات الاقتصادية فقط، بل تعدت ذلك لتشمل جميع القطاعات كالتعليم الصحة والطب، العسكري، وهو ما دفعنا نحو التطرق إلى أهم تطبيقاتها بالنحو التالي:¹

1- استخدام داخلي :

من أهم استعمالات الرقمنة على المستوى الداخلي للمؤسسة ما يلي:

- تستعمل الرقمنة كمصدر مركزي لكل معلومات المؤسسة في بطاقة تعرض فيها كل من الانترنت المؤسسة، نشاطها، هيكلها التنظيمي، أهدافها، معلومات عن الهيكل أو المنتج وغيرها.
- وضع دليل العاملين الذي يساعد في حصر كل من المعلومات الشخصية، الوظيفة، الترقيات، ومختلف المعلومات المتعلقة بقاعدة البيانات.
- ربط كل أجزاء المؤسسة مع بعضها البعض حتى وإن كانت في مواقع مختلفة، ومهما تباعدت أجزاءها أو في جغرافيا، إذ تسمح لكل جزء فيها معرفة ما يجري في الأجزاء الأخرى من خلال الشبكة الداخلية.
- الاستعمال الإلكتروني لبطاقات الدوام لتسهيل معالجة البيانات والاستفادة منها وكذا سرعة الوصول إليها.
- تتيح للموظفين الوصول إلى الوثائق المعيارية للفحص والمعالجة كطلب عطلة مثلا.

¹ بختي إبراهيم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التعليم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص48 - ص49

- تحديد الوظائف وتحديد مهامها ومسؤولياتها.
- وضع معلومات عن المنتج ومواصفاته لتفادي تكرار الشرح عدة مرات.
- الحصول على معلومات تخص المنتجات المنافسة، وميزاتها حتى تبقى المؤسسة في وضعية تنافسية جيدة.
- تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحديد الوظائف ومسؤولياتها.
- الانتقال السهل والسريع داخل المؤسسة.
- النقل السريع والاقتصادي للمستندات بتوفير التكاليف البريدية والوقت المستغرق في ذلك.

2- استخدام خارجي :

- من أهم استعمالات الرقمنة الخارجية للمؤسسة ما يلي:
- نشر الإعلانات والإشهارات الخاصة بمنتجات المؤسسة على شبكة الإنترنت حتى تجلب أكبر عدد من الزبائن.
- السماح للزبائن بالشراء والتسوق عبر الإنترنت وتحقيق التجارة الإلكترونية.
- سرعة الاتصال مع الأشخاص خارج المؤسسة عن طريق البريد الإلكتروني، فهو يكسب ميزة الهاتف من ناحية السرعة وميزة الخطاب بإعطاء أحسن تعبير.
- تزويد المؤسسة بمعلومات عن مواد تريد شرائها، خاصة المواد ذات التمويل الكبير.
- الحصول على معرفة خارجية من الخبراء أو المستشارين في مجال عملها لحل بعض المشاكل دون دفع تكاليف.
- الإطلاع الدائم على سوق العمالة من أجل اختيار متطلباتها من الموظفين عند الحاجة.
- اختيار سوق منتجاتها لمعرفة مدى رضا المستهلكين عنها، حتى يفيدها في وضع خطتها المستقبلية من الناحية الإنتاجية والتسويقية.
- إمكانية اختيار المورد المناسب من خلال العروض المقدمة من طرف الموردين كميزات المنتجات أو المواد الأولية والسعر.
- متابعة مدى تطور المؤسسة مقارنة مع مؤسسات أخرى في نفس قطاع نشاطها أو القطاعات ذات العلاقة، وذلك عن طريق الاتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على المعلومات كزيارة مواقع هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: مشروع عصنة الإدارة الجبائية

تسعى المديرية العامة للضرائب بالجزائر لعصنة إدارتها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تسهيل عملياتها كالرقابة و التحصيل الضريبي، أين تم إحداث مجموعة من الخدمات الالكترونية التي تمكن المكلفين بالضرائب مع هذه الإدارة من القيام بإجراءاتهم الإدارية والتصريح عن بعد، ولتحقيق الهدف المرجو يجب وضع أهداف الإستراتيجية وكذا إقامة بنية تحتية لنظام معلوماتي جبائي عصري، وسيتم التطرق لهما كالآتي:¹

الفرع الأول: الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها في مشروع عصنة الإدارة الجبائية

- تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال عصنة أدارها الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:
- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.
 - ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.
 - تقليص تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفاعلية والنجاعة المطلوبين.
 - ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.
 - ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين.
 - إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤوليته.
 - تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.
 - البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.
- مما سبق نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب تحاول بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة، مع تعزيز عمل المديرية في مجال المراقبة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتماد على نظام معلوماتي قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحوكمتها بهدف زيادة المردود الضريبي وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

الفرع الثاني: جوانب مشروع العصرية للإدارة الجبائية

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو في طور التجسيد، حيث شهد المشروع إعادة الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013 ، وانطلقت مرحلة التقارب في 22 جوان من سنة 2014 والتي عرفت نوعا من التأخير بسبب تعقيد هذه المرحلة حيث تم

¹ رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة شهرية، العدد رقم 73/2014، ص10

الأخذ بعين الاعتبار جميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وقد تم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب والتي تتضمن:¹

- المخطط العام للتكوين 2D2؛

- إستراتيجية التنصيب 2D3؛

- تقرير النشاط الشهري 2D4؛

- تحليل الثغرات، مخط الاختبار تصميم نظام D1 V22.

تم الانتهاء من إعداد الحصة 2 المتعلقة بالتقارب بعد عمل تنسيقي طويل قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب، والمتكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب للجزائر، ويعتمد المرور إلى الحصة 2 و 3 على تسليم نهائي "2D1 V2" والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصة 3 التي تتناول "الضبط والتطورات الخاصة"، وقد أوكلت المهمة إلى فريق مشروع المديرية العامة للضرائب مع خبراء الشركة الإسبانية "أندرا"، حيث يتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال مناهج "الوظيفة"، مع نفس الوقت بالنسبة للورشات الخمس الأخرى (إدارة النظام الشبكات التأهيل الأمن، تسيير البيئات، تسيير المنشآت القاعدية). ويشمل مشروع عصرنة الإدارة الجبائية على جوانب تقنية وأخرى عملية :

1- الجوانب التقنية:

أخذ الفريق التقني لتحديث وعصرنة النظام الجبائي على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيئات، وذلك كما يلي:

• تنصيب الأنظمة: يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية؛

• البيئات التي وضعتها الفرق التقنية والفرق التابعة " أندرا " للشركة الإسبانية للمديرية العامة للضرائب هي كما يلي:

- قضاء المعطيات.

- بيئة التطوير والتأهيل.

- وضع وتنصيب نظام تسيير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها.

- وضع وتنصيب أداة النسخ الاحتياطي " Vdata Protector " لـ « VMware ».

¹ رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة شهرية، العدد رقم 81/2014، ص07.

- إنجاز النسخ الاحتياطي والاستعادة.
- نشر تطبيق الحماية من الفيروسات "كاسبارسكي" "Security v10 Kaspersky Endpoint".
- وضع نظام تسيير مراقبة المحال ونظام تسيير ميكروسوفت Update Wsus Microsoft
- صيانة قاعدة البيانات ودعم الفريق المشروع.
- تنصيب نظام التسيير الجبائي (SGF) لاختباره مع قاعدة البيانات.
- إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجدة التي لم تعد تستجيب للضبط.
- مسك وبرمجة اثنان وثلاثين (32) ورشة مع المصممين التجهيزات المستقبل "مركز حساب المديرية العامة للضرائب".
- التدقيق في تنصيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمراكز الضرائب.

2- الجوانب العملية:

- تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار الجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير المديرية الولائية للضرائب بما أن الأمر يتعلق بالشروع في انطلاق موقع نموذجي لصنف المديرية الولائية للضرائب، وتم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب كما يلي:
- مخطط المحاسبة NCT ؛
 - توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل؛
 - التحصيل بمختلف الكيفيات (صك، دفع، حساب، نقد...)
 - نموذج تنظيمي للمديرية العامة للضرائب مقنن SAP؛
 - ترحيل المعطيات والإجراءات؛
 - تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي KPI (وضع لوحة المراقبة طبقا لإستراتيجية المديرية العامة للضرائب؛
 - مرجعية العناوين؛
 - الأخذ بعين الاعتبار في التطبيقة للرسم على القيمة المضافة حسب كل نسبة ووضع للتطبيقة تصريح جديد G50 (وعاء التصفية، قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية)؛

- الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء في التصريح الجديد G50.

الفرع الثالث: مديرية الإعلام الآلي والتنظيم

تكمن مهمتها الرئيسية في تصميم إستراتيجية نظام المعلومات والحدود المشتركة وأدوات الاتصال وكذا التحكم في المراجع الأساسية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وتتكون من ثلاث (03) مديريات فرعية:¹

1- المديرية الفرعية للتنظيم والمناهج: وتكلف بما يأتي:

• القيام بالدراسات المتعلقة بعصرنة وتنظيم صلاحيات واختصاص المصالح الجبائية وكذا إعداد النصوص التنظيمية المتصلة بها.

• تحيين قائمة المطبوعات واستغلال إحصائيات الاستهلاك.

• تعمل على تسيير:

أ - مكتب عصرنة وتنظيم المصالح الجبائية .

ب - مكتب قائمة المطبوعات .

ج- مكتب الدراسات والتقييم .

2- المديرية الفرعية لتطوير أنظمة الإعلام الآلي: وتكلف بما يأتي :

• تصور ووضع المخططات العملية للمشاريع المسجلة في المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب؛

• القيام باختيار حلول برمجيات الإعلام الآلي بالتطابق مع الخيارات الإستراتيجية المحددة في المخطط التوجيهي للإعلام الآلي.

• تطبيق المقاييس في مجال تصور و برمجة الوثائق التقنية والأمنية للمعلومات.

• تعمل على تسيير:

أ - مكتب الدراسات والتخطيط.

ب - مكتب تطوير التطبيقات.

ج - مكتب المنهجية ووثائق الإعلام الآلي.

¹ www.mfdgi.gov.dz , 09/02/2023, 10:47

*SGF: Systém de Gestion des Fichiers .

**SAP: System of Application and Product.

*** KPI: Key Performance Indicators.

3- المديرية الفرعية لتطبيق أنظمة الإعلام الآلي: وتكف بما يأتي:

- تصميم ووضع الجهاز الذي يضمن خدمة مستمرة للتطبيقات في الاستغلال.
- صيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال.
- ضمان الدعم التقني للمصالح غير الممركزة.
- تعمل على تسيير :

أ - مكتب المحافظة على التجهيزات التكنولوجية.

ب - مكتب تطبيقات الإعلام الآلي.

ج - مكتب المساعدة التقنية والصيانة .

المطلب الثالث: مخطط ومضمون عصنة الإدارة الجبائية

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي شهدتها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما انعكست كذلك على أداء آليات العمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية، وامتدادا لهذه التحولات اتجهت الجزائر إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لتحصيل الإيرادات العامة وإنفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسات المالية.

ومن أجل إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية، بدأت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة تساهم في تحقيق أهداف المالية العامة.

الفرع الأول: النظام المعلوماتي الجبائي SAP

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، لذا تمت الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي لإطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة وبالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى، وفي الأخير تم توظيف متعامل اسباني (أندرا سيماس) من أجل اقتناء ووضع نظام معلوماتي يتكون من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.¹

¹ موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع 2023/02/11 ، 9:30

أولاً: تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.

ثانياً: تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيما يلي :

1- ورشة الاندماج الوظيفي: وتتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط كما يلي :

الجدول رقم 01: مجموعات ورشة الاندماج الوظيفي

المهام	المجموعة
استقبال المكلف بالضريبة	الأولى
تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة	الثانية
تصفية الوعاء الضريبي	الثالثة
تحصيل وقبض الضريبة	الرابعة
الرقابة الجبائية	الخامسة
معالجة المنازعات	السادسة
الإشراف على المهام	السابعة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني المديرية العامة للضرائب

2- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات.

3- ورشة الواجبات.

4- ورشة الهندسة والهندسة التقنية.

5- ورشة الإيرادات والتوزيع.

6- ورشة التكوين.

7- خلية التخطيط وإدارة المخاطر والتسيير الوثائقي.

ثالثا: أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP

من بين الأهداف التي يسعى النظام المعلوماتي الجبائي SAP إلى تحقيقها كما يلي :

- * تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء المكلفين.
- * اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.
- * التكلّف بالعمليات المتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.
- * إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

رابعا: الأهداف المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP

يمكن تلخيص أهم الأهداف المرجوة من النظام المعلوماتي الجبائي SAP فيما يلي :

- * التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان.
- * نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي.
- * ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة.
- * التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
- * تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.
- * تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار.
- * التحكّم الأفضل في الموارد الجبائية.
- * محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني.
- * مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- * تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.

الفرع الثاني: نظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" JIBAYA'TIC

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبائتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر ورقمنة القطاع الجبائي، وقد تم أولاً اقتراح خدمات بوابة "جبائتك" على المؤسسات التابعة للمديرية الولائية للضرائب وسيتم تعميمه تدريجياً ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجهوية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.¹

أولاً: تعريف نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"

جاء بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني الذي جاء في نصه "تهني وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعداً يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JIBAYA'TIC) جبائتك"

وأصل مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة (جباية) باللغة العربية و(TIC) الموافقة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبالجمع بين الاسمين المختصرين يبقى المستعمل بالمحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له.

ويركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات "جبائتك" من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.

وبالتالي يعتبر نظام "جبائتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الانترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الانترنت مصحوباً بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.

ثانياً: مزايا النظام المعلوماتي "جبائتك"

يمكن تلخيص المزايا التي يقدمها النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" في النقاط الموالية، والتي تشمل الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة :

¹ موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع 2023/02/11، 11:00

1- فيما يخص الإدارة الجبائية

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني بها عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2- فيما يخص المكلفين بالضريبة

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى الاستمارات التصريحية المودعة للمكلفين بالضريبة والاطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الانترنت لمختلف الضرائب والرسم.
- الاطلاع على الديون الجبائية الكلية.
- طلب الشهادات والامتيازات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولائية، طعون التخفيض المشروط، وغيرها).¹

¹ موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع 11:50، 2023/02/11

المطلب الرابع: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية ومتطلباتها

سيتم التطرق إلى دواعي استخدام العصرنة في الإدارة الجبائية ومتطلبات تطبيقها.

الفرع الأول: دواعي التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية

يمكن عرض أهم دواعي عصرنة الإدارة الجبائية في النقاط التالية:¹

أولاً: تضخم عدد الهياكل الإدارية

تعاني الإدارة الجبائية الجزائرية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

ثانياً: تدهور وضعية الهياكل الإدارية

إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين المتوسطة، والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا ما يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ثالثاً: استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي

لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي. وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري عصرنة الإدارة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

الفرع الثاني: متطلبات عصرنة الإدارة الجبائية

إن عصرنة فاعلة للمنظومة الجبائية الجزائرية يقتضي بذل المزيد من الجهود والإصلاحات اللازمة في ظل عالم تكنولوجي بامتياز والتطور والتغير السريع سمته الأساسية، فضلا عن انعدام الحدود بين العالم فقد أصبح قرية واحدة بفعل وسائل الاتصال الحديثة، في ظل هذه البيئة وجب على المنظومة الجبائية الجزائرية

¹ بوزيان فيصل، رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص154.

تطبيق عدة إصلاحات من بينها تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية، والتي قدمت لها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي سبعة اقتراحات لتحقيق حوكمة جبائية جيدة، وهذه الاقتراحات ما يلي:¹

1- وقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة : يجب أن تكون هناك جهود منسقة بين المجتمع والحكومات الدولية لإدارة تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة خصوصا نحو الملاذات الجبائية والمراكز المالية، فالشركات التي تمارس التهرب الضريبي التجاري لا ينبغي أن تدرج فقط على القائمة السوداء، ولكن يجب أن تخضع للعدالة، فيجب القضاء على جميع الفرص التي تسهل تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة ووضع آليات وضوابط صارمة من خلال وضع التشريعات المناسبة.

2- مكافحة إساءة استعمال أسعار التحويل : إن مكافحة إساءة استعمال أسعار التحويل يتطلب وضع تدابير تشريعية محددة وتكييفها مع النظام القانوني والسياق الاقتصادي من أجل تعزيز القدرات الإدارية اللازمة لفرض الانضباط، ويتطلب ذلك منهجا علميا يتوافق مع القدرات الإدارية والمؤسسية المتاحة في كل بلد.

3- الإدارة الفعالة للنظام الجبائي : تسمح الإدارة الفعالة للنظام الضريبي من تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية، فهي تولد أيضا الثقة في إدارة المالية العامة وهي عنصر هام في الحكم الرشيد . يتصف النظام الضريبي في العديد من البلدان بأنه غير عادل إلى حد كبير، وتنقسم عدالة النظام الضريبي إلى العدالة الأفقية والعدالة الرأسية، وتتطلب العدالة الأفقية معاملة الأفراد نفس المعاملة في ظروف مماثلة كما تتطلب العدالة الرأسية معاملة الأفراد معاملة مختلفة في ظروف غير مماثلة . فعدم قدرة السلطات الجبائية على إخضاع الأفراد الأثرياء والشركات للضرائب بسبب المراكز المالية الخارجية أو الملاذات الضريبية التي تسهل التهرب الضريبي له عواقب وخيمة على نزاهة النظم الضريبية والحوكمة الجبائية في البلد، وسوف يتم تعزيز إدارة المالية العامة إذا كانت هناك عدالة أكبر في التطبيق وإدارة الضرائب.

4- مكافحة الفساد الجبائي : إن مكافحة الفساد على مستوى الإدارة الجبائية هو أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي، فالفساد يقوض الوعي الضريبي والإيرادات الضريبية، وهناك تحد آخر هو انجذاب

¹ بن سعدي الياس، مدى مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في فعالية التحصيل الجبائي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص38.

المختصين الجبائيين المؤهلين من قبل القطاع الخاص الذي غالبا ما يكون قادر على تقديم أجور وظروف عمل أكثر جاذبية من القطاع العام، لذلك يجب على الحكومات البحث عن حلول تأخذ في الاعتبار دفع أجور مختلفة لمديري الإدارات الجبائية مقارنة بالموظفين العاديين لتجنب الرشوة على مستوى الإدارة الجبائية.

5- الحد من الإنفاق الجبائي : في الواقع فإن استخدام الإنفاق الجبائي يعتبر وسيلة فعالة من حيث التكلفة للتغلب على عوائق الاستثمار ويعتمد ذلك على ظروف وخصائص الاستثمار في البلد المضيف، ويجب على الحكومات إقامة الشفافية واليقين والقدرة على التنبؤ من المعاملة الضريبية، ففقدان الإيرادات الجبائية من خلال الإنفاق الجبائي للاستثمار من الممكن أن تتجاوز بهامش واسع تكاليف الإيرادات المتوقعة قبل منح الامتياز. من جهة أخرى فإن المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات يخلق ضغطا للاستمرار في استخدام الحوافز الجبائية، لذلك لا بد من التعاون الجبائي الإقليمي وينبغي أن يكون لصانعي السياسات أولوية للحد من معظم التفاصيل الجبائية الضارة مثل الإعفاءات الجبائية وحوافز التصدير.

6- إعداد تدابير لترسيخ ثقافة الانضباط الجبائي : ينبغي أن تشمل التدابير المنشأة لتعزيز ثقافة دافعي الضرائب على:

- ✓ ينبغي تطبيق العقوبات عندما يتم الكشف عن حالات الاحتيال الجبائي.
- ✓ نظرة الإدارة الجبائية لدافعي الضرائب كعملاء وليس كمجرمين.
- ✓ تنفيذ حملات التوعية بشكل جيد وتطبيق الإدارة الجبائية للرقمنة يضمن لدافعي الضرائب تقبل وتفهم متطلبات الانضباط الجبائي.¹

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحصيل الضريبي

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كثيرا بعملية التحصيل ويظهر ذلك من خلال الهيئات المختلفة الخاصة بتحصيل الضرائب المنتشرة على التراب الوطني، ولإظهار أهمية التحصيل الضريبي سوف نتطرق له بالدراسة والتحليل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: عموميات حول التحصيل الضريبي

سنتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحصيل الضريبي والتي تشمل المفهوم، الوسائل، الأهداف.

¹ بن سعدي الياس، مرجع سبق ذكره، ص40.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي:

لقد اهتم الكثير من الباحثين في علم المالية بعمل التحصيل الضريبي لما لها من أهمية، مما دفعهم إلى دراستها والاهتمام بها، وقد أعطى بعض الباحثين تعاريف للتحصيل الضريبي والتي سنعرضها فيما يلي:

التعريف الأول: مجموع العمليات التي ترمي إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزينة العامة، أي استفتاء الدولة لدين الضريبة".¹

التعريف الثاني: "تحصيل الضريبة يعني مجموع العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة في سبيل وضع القوانين و الأنظمة الضريبية موضع التنفيذ التحصيل الضريبي هو نقل مبالغها من المكلف بها إلى خزينة الدولة دون تعسف في إجراءاتها الإدارية، بحيث تحد بقدر الإمكان من حساسية الممول اتجاه الضريبة".²

التعريف الثالث: " تحصيل الضريبة هي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب".³

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التحصيل الضريبي هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية و التي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى خزينة الدولة، دون تعسف أو تعقيد في الإجراءات الإدارية، و هذا حتى تتجنب الكثير من عمليات الغش والتهرب الضريبي.

الفرع الثاني: وسائل التحصيل الضريبي:

من أجل القيام بعملية التحصيل الضريبي تستعمل الإدارة الضريبية وسائل في سندات التحصيل و لا يمكن للإدارة الضريبية مطالبة المكلف بدفع الضريبة إلا إذا توفر لديها سندا قانونيا تجبره (دافع الضريبة) بواسطته بدفع الضريبة.

إذ بموجب المادة 35 من القانون 90/21 الصادر في 15 أوت 1990 المتضمن قانون المحاسبة العمومية فإن القابض لا يمكن أن يجري أي تحصيل للأموال العمومية إلا بمقتضى سند قانوني و مؤسس هذه السندات تظهر من أشكال مختلفة تتمثل فيما يلي :

أولا: الورد العام:

هو كشف اسمي للمعنيين بالضرائب والرسوم (IRG . IBS . T.F. ...) يحتوي مجموعة من البيانات الأساسية مثل الاسم اللقب، العنوان الكامل للمعني، طبيعة الضريبة، مجموع الضريبة الواجبة الدفع، و جزء آخر

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مطبوعات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999، ص173.

² بوغاسي كريمة، مذكرة مراقبة و متابعة عملية التحصيل الضريبي، جامعة الجزائر، 2002، ص60.

³ أحمد بلحاج، مذكر التحصيل الضريبي في الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، 2002، ص43.

مخصص للإدارة لتسجيل الإيصالات المدفوعة، معلومات أخرى خاصة بالمتابعات مثل: الاستدعاء الحجز، البيع، الإشعار ATP .

يحرر على مستوى مركز "الميكانوغرافيك" على شكل مصفوفة انطلاقا من المعلومات المقدمة من طرف مفتشية الضرائب، تجمع الورود العامة في شكل ورقة نتائج، تمضي من طرف المدير الولائي للضرائب، ثم ترسل إلى القابض من أجل التسجيل في الوثائق المحاسبية .

ثانيا: الورد الفردي أو التكميلي:

في حالة حدوث امتناع عن دفع الضريبة أو حدوث أخطاء يتم تحرير ورد تكميلي يسمى الورد الفردي من طرف مفتشية الضرائب المباشرة، هذا الورد يمكن أن يخص ضريبة واحدة أو أنواع عديدة من الضرائب و كل الورود المحصلة خلال الشهر تجمع على كشف يعرف بـ Dai يحزر من طرف مفتشية الضرائب الخاصة بكل بلدية يمضي من طرف القابض، ثم يرسل إلى المديرية الولائية للضرائب من أجل المعاينة والتأكد من المعلومات، ثم يرسل إلى القابض من أجل التكفل به وتحصيله على مستوى القباضة.¹

ثالثا: ملخص حكم

هو سند كامل يظهر كل العناصر الأساسية للحكم الاسم للقب العنوان، نوع المخالفة و مدة الحكم وغيرها من المعلومات.

تسلم من طرف كتاب المحاكم أو المجلس القضائي خلال النطق بالحكم بالإدانة، و يجب أن يكون هذا الحكم نهائي.

كل ملخصات الحكم المقبولة التي تم تحصيلها تجمع وتسجل في كشف "ka" تسجل من طرف المدير الولائي للضرائب، ترسل للقابض من أجل التحصيل و التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

رابعا سندات التعديل

يصدر من طرف الوزراء أو المسؤولين المفوضين من طرفهم، أي من طرف الوالي أو المدراء التنفيذيين للولاية من أجل أن يكون هناك دفعات على شكل تعويضات، منح... الخ أو إرجاع الأموال المدفوعة بالخطأ. (مثلا: حالة عطلة أمومة عندما تحصل العاملة على أجر عادي و تعويض من طرف الضمان الاجتماعي، ففي هذه الحالة الإدارة تقوم بمطالبة العاملة بإرجاع الأجر المدفوع لها خلال عطلتها، و هذا عن طريق سند التعديل).

¹ مسيلي بلال، دور الرقابة الإدارية في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية وبنوك، جامعة محند أولحاج، البويرة، 2019، ص31.

هذا السند يحتوي على البيانات التالية: الاسم اللقب، عنوان المعني، مجموع و سبب الدفع وكذلك المصلحة التي تصدر السند.¹

خامسا: التصريح G50

و يعتبر هذا التصريح بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، يشمل كل الضرائب والرسوم المدفوعة فوراً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر الواجبة الأداء من طرف المكلفين بالضريبة حسب نظام الريح الحقيقي و النظام العام بالنسبة للرسم على القيمة المضافة و أصحاب المهن الحرة.

ظهر هذا التصريح الذي يعوض مجموعة من جداول الإشعار الخاصة تبعا للتعديل الجبائي الوارد في قانون المالية لسنة 1995 ، يجب على المكلفين بالضريبة إيداع هذا التصريح الذي يعد بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع لدى قبضة الضرائب المختصة في العشرين يوما الأولى التي تلي الشهر الذي تصبح فيه الحقوق الجبائية مستحقة أو الذي تمت فيه حسم الاقتطاعات من المصدر، و دفع في نفس الوقت المبالغ المقابلة.

إذا لم يتجاوز المبلغ الذي تم تسديده خلال السنة 50.000.00 بإمكان المكلف بالضريبة أن يقدم تصريحه في السنة الموالية كل ثلاثة أشهر (أقساط)، و أن يقوم بالتسديد في العشرين يوما الأولى التي تلي الفصل المدني.

الضرائب والرسوم التي تدفع بواسطة تصريحات G50 تتمثل في: الرسم على النشاط المهني TAP قسط على أرباح الشركات AP/IBS الدفع الجزافي VF ، ضريبة الدخل الإجمالي IRG، الرسم على القيمة المضافة TVA و حقوق الطابع DT .

هناك نموذج مبسط عن التصريح G50 يسمى G50A الذي تستعمله الإدارات العامة والمكلفين بالضريبة حسب النظام الجزافي.

تجمع تصريحات G50 على وثيقة ، ثم ترسل من طرف القبضة إلى مفتشية الضرائب على طبعتين، يقوم مفتش الضرائب بالتأكد من صحة المعلومات، ثم يحرر طبعة أخرى تسمى D37 الذي بدوره يرسلها إلى المدير الولائي للمصادقة عليها ، ثم ترسل إلى قابض الضرائب من أجل التكفل بها وتحصيلها.²

سادسا: النظام الجزافي

ترسل الإدارة الجبائية إلى المكلف الخاضع لنظام التقدير الجزافي تبليغا يبين فيه لكل فترة من

¹ مسيلي بلال، مرجع سبق ذكره، ص32.

² المادة 110-121-123-124-129 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

فترة السنتين الريح الخاضع للضريبة من جهة و العناصر المعتمدة لتحديد رقم الأعمال من جهة أخرى، للمعنى بالأمر أجل مدة ثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ استلام التبليغ الإلءاء بموافقة أو ملاحظة مع الإشارة إلى الأرقام التي يمكنه قبولها، و في حالة الموافقة أو عدم الإجابة في الأجل المحدد يعتمد التقدير الجزافي محل التبليغ أساس لفرض الضريبة، أما إذا رفض المعني التقدير الجزافي المبلغ له، أو إذا رفضت الإدارة الجبائية الاقتراحات المضادة المقدمة لها من طرف المعني يمكن لهذا الأخير أن يطلب تخفيض الضريبة بتقديم شكوى ضمن شروط محددة.

في حالة قبول المكلف الاقتراح يرسل له إشعار على مطبوعات C9 من اجل الدفع و ميعاد الاستحقاق يكون ثلاثي على أربعة أقسام (31 مارس 30 جوان 30 سبتمبر و 31 ديسمبر)

كل سندات الدفع الجزافي على وثيقة واحدة، ثم ترسل إلى القابض من أجل التكفل بها وتحصيلها.¹

سابعا: التسجيل والطابع

كل مداخيل التسجيل و الطابع يمكن إظهارها فيما يلي :

1- مداخيل التسجيل:

أ - نقل الملكية لقاء عوض: مثال (عقارات معدات تجارية، رأس المال المنقولات والمبادلات).

ب - نقل الملكية على شكل هبات مثال: (الهبات، الإرث)

2- مداخيل الطابع:

تفرض على الوثائق الإدارية السجلات التجارية الرسم على التنقل عبر الحدود اللافتات (الإعلامية والقسائم) ، تنفذ وتنجز هذه الرسوم في شكل أمر للدفع يعرف بسلسلة رقم 56، التي تحرر من طرف مفتشية الضرائب المباشرة تحتوي على بيانات الخصم المجموع الواجب التحصيل. أما مجموع الأوامر بالدفع تحصل كل شهر تثبت على شكل سند التحصيل D37 ثم يرسل إلى مديرية الضرائب المباشرة من أجل الربط و التسجيل.²

الفرع الثالث: أهداف التحصيل الضريبي

كما رأينا سابقا فإنه من أهداف الضريبة الهدف المالي والذي يتحقق من خلال تحصيل الضريبة، إذ عندما تقوم الدولة بتحصيل الضرائب فإنها بذلك تقوم بتأمين إيرادات مالية دائمة لخزينتها، وهذا من أجل تغطية نفقات التسيير والتجهيز وتحقيق منافع عامة تعود بالفائدة على المواطنين جميعا.³

¹ المادة 378 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

² المادة 16 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

³ مسيلي بلال، مرجع سبق ذكره، ص34.

المطلب الثاني: قواعد وضمانات التحصيل الضريبي

لعملية التحصيل عدة قواعد وضمانات وضعها المشرع، وهذا من أجل حماية حقوق الدولة ومحاربة كل أنواع الغش والتهرب الضريبي، وكذا حماية دافع الضريبة وصياغة حقوقه، ويمكن تقسيم هذه القواعد والضمانات إلى قسمين رئيسيين هما:

- قواعد وضمانات من أجل حماية المكلف.
- قواعد وضمانات من أجل حماية الدولة.

الفرع الأول: قواعد وضمانات من أجل حماية المكلف

حفاظاً لحقوق المكلف نظم المشرع قواعد التحصيل، وعلى رأسها عدم تحصيل الضريبة إلا بعد تحقق الواقعة المنشئة لها مع تحديد مواعيد التحصيل مسبقاً، كما يحق للمكلف إبداء ملاحظته على تقدير إدارة الضرائب و الطعن في تقديراتها إذا لم يتم الاتفاق حول ذلك التقدير سواء لدى مصلحة الطعون أو بعد ذلك لدى القضاء.

الفرع الثاني: قواعد وضمانات من أجل حماية حقوق الدولة

1- قاعدة الدفع أولاً ثم الاعتراض بحيث على المكلف دفع الضريبة أولاً ثم بعد ذلك له حق الاعتراض في صحة فرضها، وإذا تبين فعلاً وجود خطأ أو إجحاف في حقه فبإمكانه استرجاع جزء أو كل ما تم دفعه من قبل.

2- امتياز دين الضريبة اعتبر المشرع أن دين الضريبة ممتاز على جميع ديون المكلف بحيث يحق للدولة تحصيل الضريبة قبل أي دين آخر.

3- عدم المقاصة في دين الضريبة بحيث لا يحق للمكلف أن يطالب الجهة المختصة بالتحصيل بالوفاء بدين الضريبة عن طريق المقاصة من حق له بذمة الدولة أي أن الجهة المختصة تستوفي الضريبة كاملة و للمكلف مطالبة الدولة بحقه، ومميزات هذه القاعدة أن حق الدولة مستحق الأداء بعكس حق المكلف قد يكون موضوع نزاع.

4- متابعة الممتنع عن دفع الضريبة ينص التشريع الضريبي على إجراءات متابعة المكلف الممتنع عن دفع الضريبة، وقد يتم ذلك أمام القضاء، ومن بين تلك الإجراءات نجد إلقاء الحجز على ممتلكات المكلف، وطرحها في المزاد العلني، بالإضافة إلى العقوبات الجبائية والمدنية المسلطة على مخالفة أحكام التشريعات الضريبية.¹

¹ أحمد بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص173.

المطلب الثالث: طرق التحصيل الحديثة والهيئات المكلفة بذلك

في الماضي كان يتم تحصيل الضرائب عن طريق الالتزام أي "أن تقوم الدولة بالتنازل عن حق تحصيل الضرائب إلى فرد أو شركة يسمى بالملتزم الذي يقوم بدفع مقدار الضريبة مقدما للدولة، ثم يتولى عملية التحصيل بعد ذلك لحسابه الخاص".¹

لكن لهذا النظام عيوب تتمثل في أن الخزينة العامة لا تحصل على كل المبالغ التي يدفعها الممول إلى الملتزم، كما أنه ينقص من سلطة الدولة، كما يمكن أن يقوم الملتزم باستغلال الأفراد والتحكم في حياتهم من أجل تكوين الثروات الضخمة على حساب الممولين.

لكن في العصر الحديث ظهرت طرق حديثة للتحصيل، كما أعطت الدولة اختصاص تحصيل الضرائب إلى إدارات عامة تابعة لها كإدارة الضرائب وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى :

- طرق التحصيل الحديثة.

- الهيئات المكلفة بالتحصيل.

الفرع الأول: طرق التحصيل الحديث

من المفروض أن الممول هو الذي يتقدم بنفسه لدفع الضريبة و الوفاء بحقوق الخزينة غير أن هذه الصورة لا تتحقق في كل الأحوال، الأمر الذي يحتم على الإدارة الجبائية تتبع الممول واقتطاع الضريبة، حيث يخول لها القانون جملة من الامتيازات لهذا الغرض يتم تحصيل للضرائب بإتباع مجموعة من الطرق تتمثل فيما يلي:

أولاً: أسلوب الحجز من المنبع

تتميز هذه الطريقة في أنها تمكن قسم التحصيل من تحصيل قيمة الدين الضريبي في نفس اللحظة التي يحصل فيها الممول على دخله وعلى هذا الأساس لا يوجد أي فاصل زمني يتخلل الفترة التي تنقضي بين الحصول على الدخل وبين سداد الضريبة، وطبقاً لهذه الطريقة لا يقوم الممول بنفسه بسداد المبلغ بل تتولى عنه هذه المهمة جهة تقوم بذلك حيث تقطع من دخله قيمة الضريبة لأنه حصل على دخله بعد الاستقطاعات.²

¹ منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،

1989، ص 200 - ص 201.

ثانيا: طريقة الأقسام المقدمة

طبقا لهذه الطريقة تقوم الإدارة الضريبية بقبول أقساط على مدار السنة يدفعها الممول سواء كان ذلك في صورة مبالغ شهرية أو مبالغ كل ثلاثة أشهر، و يقوم الممول بدفع سواء تلك الأقساط حسب تقديره لما ينبغي أن يكون عليه الدين، وهنا تتحدد قيمة كل قسط من هذه الأقساط حسب توقعات وتقدير الممول مما يتطلب ضرورة وعيه و خبرته في تقدير قيمة الضريبة المستحقة عليه، على أن تكون جميع الأقساط المسددة منه على مدار السنة بمثابة مبالغ مدفوعة مقدما من حساب الضريبة التي تربط وتحدد سعرها وقيمتها في نهاية العام، وهنا تقوم الإدارة الضريبية بعمل حساب مقاصة تخصم منه المبالغ التي سبق سدادها من تحت حساب الضريبة ثم تقوم بإبلاغ الممول بضرورة سداد المبالغ الزائدة والمستحقة عليه وذلك إن كان دين الضريبة أكبر من قيمة المبالغ المسددة وفي الحالة العكسية فإن الممول يقوم باسترداد المبالغ الزائدة والمتبقية له في هذا المجال.¹

ثالثا: أسلوب السداد المباشر

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم الممول مباشرة بدفع قيمة الضريبة إلى الإدارة كما هو الشأن بالنسبة للدفع الجزافي.

رابعا: طريقة الورد

الورد هو ذلك القرار الإداري الذي تقوم الإدارة الضريبية بإصداره و ذلك لتحصيل قيمة الدين الضريبي وعلى هذا الأساس فإن هذا القرار عادة ما يصدر بصدد تصديق قيمة الضرائب المباشرة بحيث يشمل القرار على تحديد قيمة الضريبة المفروضة على أوعية معينة وذلك بعد القيام بإجراءات الربط وفحص ملفات المكلفين إلى غير ذلك من إجراءات الربط وهنا يتحدد قيمة الدين المفروض على كل ممول طبقا لحالته وبعد فحص أوراقه يبلغ الممول بذلك حتى يقوم بالسداد، عادة ما تستخدم هذه الطريقة في تحصيل الضريبة على أرباح المهن الحرة والإيراد العام وضرائب الشركات وأيضا الضرائب العقارية. وتتطلب هذه الطريقة درجة عالية من الكفاءة لموظفي الإدارة الضريبية حتى يتمكنوا من الفحص الدقيق لملفات المكلفين وحتى تحدد قيمة الضريبة تحديدا عادلا ودقيقا .

خامسا: طريقة الطوابع

تعتبر الطوابع إحدى طرق الضرائب غير المباشرة فعلى سبيل المثال نجد أن ضريبة المركبات الخاصة في فرنسا السيارات مثل التاكسي تفرض عليه ضرائب سنويا تتحدد قيمتها حسب السعة اللترية للمحرك ونوع

¹ أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص203.

السيارة وعدد الأحصنة إلى غير ذلك وهنا يشتري كل ممول الطابع الذي يتطابق مع حالة سيارته و يلصقها عليها. وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والمرونة وغزارة الحصيلة والاقتصاد.¹

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالتحصيل الضريبي

قامت الدولة بإنشاء هيئات تابعة لوزارة المالية متخصصة في تحصيل الضريبة بحيث يقوم المكلف بدفع دين الضريبة دون وجود أي وسيط بينه وبين الدولة، في الجزائر المكلفة بتحصيل الضريبة تتمثل في القباضات المختلفة المنتشرة عبر مختلف الولايات الجزائرية. تعريف القباضة وأنواعها يمكن تعريف القباضة بأنها الخلية الأساسية لتحصيل الضرائب والتسيير المالي للبلديات حيث تقوم بتحصيل كل الرسوم والضرائب لصالح الميزانية العامة للدولة والبلديات التي تقع تحت قطاعها الإقليمي إذ تعتبر المحاسب الثانوي للخزينة العمومية.²

هناك ثلاثة أنواع من القباضات تتمثل فيما يلي:

- 1- قباضة الضرائب.
- 2- قباضة الضرائب ما بين البلديات.
- 3 - قباضة الضرائب للقطاع الصحي.

ويمكن توضيح موقع القباضة ضمن الضرائب في الشكل التالي:

¹ مسيلي بلال، مرجع سبق ذكره، ص37.

² مسيلي بلال، مرجع سبق ذكره، ص38.

الشكل رقم 01: يبين موقع القباضة بالنسبة لقطاع الضرائب



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

المطلب الرابع: مجال تطبيق التحصيل الضريبي

بعدما تطرقنا إلى عملية التحصيل التي تتم على مستوى التحصيل الضريبي وجميع مختلف أنواع الضرائب، سنتطرق في هذا المطلب إلى مجال تطبيق التحصيل الضريبي، والذي يقصد به الجهات المختلفة المستفيدة من توزيع الحصيلة الضريبية والتي تتمثل في الدولة، الولايات، البلديات، الصندوق المشترك للجماعات المحلية مستخدمي الضرائب، مستخدمي الخزينة المستخدمين الآخرين والصندوق الوطني للسكن.

وسنتطرق فيما يلي إلى مجالات تطبيق مختلف الحسابات:¹

¹ **cours de fiscalité**, école national des impôts, el koliaa, 2000, p18 -19.

1- الرسم على القيمة المضافة **TVA**: رقمها المحاسبي: ح / 020 - 500 سطر A، مجال تطبيقها :
✓ الدولة تمنح: 85 %.

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية تمنح: 10 %.

✓ البلدية تمنح لها: 5 %.

2- الرسم النوعي الإضافي **TSA**: رقمها المحاسبي: ح / 020 - 500 سطر B، مجال تطبيقها :
✓ الدولة تمنح 75 %.

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية تمنح 15 % (البحث العلمي).

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلي تمنح 10 % (ترقية الصادرات).

3- الطوابع المدرجة **Timbres Gradués**: رقمها المحاسبي: ح 020-500 سطر C، مجال تطبيقها :
✓ الدولة تمنح: 50 %.

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية تمنح 50 % التضامن الوطني).

4- غرامات التحصيل: رقمها المحاسبي ح/020-500 سطر D، مجال تطبيقها :
✓ الدولة تمنح 40%.

✓ مستخدمي الضرائب: 50 %.

✓ مستخدمي الخزينة: 08 %.

✓ المستخدمين الآخرين: 02%.

5- قسائم السيارات **Vignettes autos**: رقمها المحاسبي ح/020-520 سطر E، مجال تطبيقها :
✓ الدولة تمنح: 20 %.

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية تمنح: 80 %.

6- الرسم على النشاط المهني **TAP** Postérieurs: رقمها المحاسبي: ح/500026 سطر A، مجال
تطبيقها:

✓ البلدية تمنح: 65.10 % .

✓ الولاية تمنح: 29.41 %.

✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية تمنح: 5.49 %.

7- الضريبة على الصيد رقمها المحاسبي: ح / 026 - 500 سطر G، مجال تطبيقها :

✓ الدولة تمنح: 50 %.

✓ البلدية تمنح: 50 %.

المبحث الثالث: العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

سنتناول من خلال هذا المبحث مختلف الجوانب المتعلقة بدور رقمنة الإدارة الجبائية بالتحصيل الضريبي، سيتم التطرق إلى تقييم عملية رقمنة الإدارة الجبائية وآفاقها المستقبلية، وكذلك أثرها على مؤشرات الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى أثر الرقمنة على التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: تقييم عملية رقمنة الإدارة الجبائية

سيتم التطرق إلى تقييم عملية رقمنة الإدارة الجبائية من مختلف الجوانب، سواء في المجال التشريعي، والمجال الهيكلي.

الفرع الأول: في المجال التشريعي

سيتم التطرق إلى تطور الساكنة الجبائية حسب طبيعة الضريبة، وكذا تطور التحصيل الضريبي، إضافة إلى عدد القضايا الجبائية المعالجة، وصولاً إلى تطور نتائج أشكال التحقيقات الجبائية.

أولاً: تطور الساكنة الجبائية حسب طبيعة الضريبة

الجدول الموالي يبين تطور الساكنة الجبائية حسب طبيعة الضريبة من 2014 إلى 2018.

الجدول رقم 02: تطور الساكنة الجبائية حسب طبيعة الضريبة من 2016 إلى 2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الضريبة الجزافية الوحيدة	853.280	819.010	864.874	908.105	969.558
الضريبة على الدخل الإجمالي	485.198	536.601	550.431	596.619	616.107
الضريبة على أرباح الشركات	84.260	88.146	93.989	100.857	107.395
المجموع	1.422.738	1.443.757	2.845.191	1.605.581	1.693.060

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الساكنة الجبائية في تطور مستمر من سنة إلى أخرى في جميع أصناف الضرائب حيث انتقل العدد الكلي من 1.422.738 دج سنة 2016 إلى 1.693.060 دج سنة 2020 أي بزيادة قدرها 19% مما أدى إلى توسيع الوعاء الضريبي.

ثانيا: تطور التحصيل الضريبي

الجدول الموالي يبين تطور التحصيل الضريبي من 2011 إلى 2020.

الجدول رقم 03: تطور التحصيل الضريبي من 2011 إلى 2020 (الوحدة مليار دينار)

إجمالي الجباية		الجبائية البترولية		الجبائية العادية		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
100	2.932,63	77,34	2.267,84	22,66	664,79	2011
100	3.459,56	78,45	2.714,00	21,55	745,56	2012
100	3.498,60	77,51	2.711,85	22,49	786,75	2013
100	4.987,19	80,28	4.003,56	19,72	983,63	2014
100	3.500,12	66,50	2.327,67	33,50	1.172,45	2015
100	4.129,38	68,29	2.820,01	31,71	1.309,37	2016
100	5.378,26	71,21	3.829,74	28,79	1.548,58	2017
100	5.998,93	67,58	4.054,35	32,42	1.944,58	2018
100	5.750,22	63,97	3.678,13	36,03	2.072,09	2019
100	5.514,88	61,48	3.390,42	38,52	2.124,46	2020

المصدر: المديرية العامة للضرائب_ مديرية العمليات الجبائية والتحصيل

نلاحظ من خلال هذا الجدول الارتفاع التدريجي في إيرادات " الجباية العادية " من سنة إلى أخرى حيث بلغت حصيلتها نسبة 22.66 % من إجمالي الإيرادات الجبائية في سنة 2011 لتتفرع تدريجيا مع مرور السنوات لتصل إلى نسبة 36.03 % و 38.52 % من إجمالي الحصيلة الجبائية بالنسبة لسنوات 2019 و 2020 لكن بالمقابل فانه رغم هذا التطور الايجابي في إيرادات الجباية العادية إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب حيث لا تزال نسبة مساهمتها في تمويل الميزانية العامة للدولة ضئيلة مقارنة بالجبائية البترولية ولعل

النسب المتواضعة المسجلة للجباية العادية بالنسبة لإجمالي الإيرادات الجبائية دليل على ذلك إذ لم تتعد أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة 38.52 % كما هو الحال في سنة 2020. ويرجع تواضع الحصيلة بالنسبة للجباية العادية إلى عدة عوامل وهي كثرة حالات الغش والتهرب الضريبي نتيجة لغياب الوعي الضريبي وعدم قدرة الإدارة على محاربة هذه الظاهرة لافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة وكونها لازالت تستخدم طرق تسيير تقليدية مما يجعل من الصعوبة التحكم في النسيج الجبائي، وقد اثر ذلك على نجاعة الإدارة في التحصيل، بالإضافة إلى تزايد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار سياسة الدولة لتشجيع الاستثمار وتأثيرها على الحصيلة الجبائية.

لكن بالمقابل نلاحظ أن الحصيلة المعتبرة لإيرادات " الجباية البترولية " خلال نفس الفترة حيث بلغت نسبتها 77.34 % من إجمالي الجباية في سنة 2011 لترتفع بشكل كبير في سنة 2014 لتصل إلى أعلى نسبة لها ب 80.28 % من إجمالي الإيرادات المسجلة، نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث تعدت سقف 100 دولار للبرميل في بعض الأوقات وانعكاساتها الايجابية على حصيلة الإيرادات البترولية في هذه الفترة، وهذا باستثناء الانخفاض المسجل في السنوات الأخيرة كما هو الحال بالنسبة لسنة 2019 و 2020 حيث انخفضت حصيلة الجباية البترولية إلى أدنى مستوياتها بنسبة 63.97 % و 61.48 % مقارنة بحصيلة السنوات السابقة، ويرجع انخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى تراجع الإيرادات البترولية نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات وعدم استقرارها في الآونة الأخيرة لكن رغم هذا مازالت الجباية البترولية تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للميزانية العامة للدولة الجزائري.

ثالثا: معالجة المنازعات

الجدول الموالي يبين عدد القضايا والنزاعات المعالجة من 2016 إلى 2020.

الجدول رقم 04: معالجة المنازعات من 2016 إلى 2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
القضايا المعالجة (المديريات الولائية للضرائب)	73.038	70.600	59.825	60.607	55.586
القضايا المعالجة (مديرية كبريات المؤسسات)	155	173	289	235	296

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد القضايا المعالجة من طرف المديريات الولائية في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى ففي سنة 2020 بلغت 55 586 مقارنة بسنة 2016 والتي بلغت 73 038 بالرغم من أن عدد الساكنة الجبائية سنة 2020 أكبر منه في سنة 2016 وذلك راجع للإجراءات العديدة التي اتخذتها المديرية العامة للضرائب للتقليل من القضايا النزاعية أهمها: التخفيض المشروط، الدفع بالتقسيط، تدابير استثنائية

للمؤسسات التي تعاني من عجز مالي إضافة إلى عصrone القطاع وإدخال بعض وسائل المعلوماتية الحديثة والتي قللت من الأخطاء المرتكبة من طرف الأعوان.

كما أن عدد القضايا المعالجة من طرف مديرية كبريات المؤسسات الذي هو في تزايد من سنة إلى أخرى حيث ازدادت بنسبة 90.96% خلال سنة 2020 مقارنة 2014 وهذا راجع إلى تزايد عدد الشركات المنتمية لكبريات المؤسسات والتي يتجاوز 2500 شركة كبيرة وتزايد الرقابة عليها بشكل مركز مما تدخل معها في نزاعات جبائية.

رابعاً: التحقيقات الجبائية

الجدول الموالي يبين تطور نتائج أشكال التحقيق الجبائي خلال الفترة 2013 إلى 2020.

الجدول رقم 05: تطور نتائج أشكال التحقيق الجبائي خلال الفترة 2013 إلى 2020 (الوحدة مليون دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التحقيق المصوب	-	-	-	-	1.189	1.434	1.201	1.954
التحقيق في المحاسبة	73.670	14.037	20.533	74.595	41.503	34.153	31.359	36.255
التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية	985	1.307	1.358	1.288	5.896	1.633	99	4.507

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات موقع المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول السابق يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

نلاحظ أن قيمة الغرامات والحقوق المسجلة بلغ أكبر قيمة سنة 2016 بمبلغ 74 595 مليون دج، وهو ما يجلي لنا حالة الغش الجبائي في الجزائر.

نلاحظ أن الفترة (2017-2020) شهدت تراجعاً في مبالغ الحقوق والغرامات المسترجعة وهذا بسبب إدراج نوع جديد من التحقيق وهو: التحقيق المصوب.

سجلت سنة 2020 أعلى قيمة في الحقوق والغرامات المسترجعة بالنسبة للتحقيق المصوب، والذي يتميز بأنه أكثر سرعة وأقل اتساعاً وأقل شمولية من التحقيق في المحاسبة.

حقق التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية مداخيل متوسطة مقارنة بالتحقيق في المحاسبة، أعلاها كانت سنة 2017 بمبلغ 5 896 مليون دج.

الفرع الثاني: في المجال الهيكلي

أولاً: الهياكل الجديدة

الجدول الموالي يبين الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب.

الجدول رقم 06: الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب

نسبة الانجاز	المتبقية	المنجزة	الحالات الهيئات
100	00	01	مديرية كبريات المؤسسات DGE
54,76	42	23	المديرية الولائية للضرائب CD
48,8	168	82	مركز جوارى للضرائب CPI

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ انه ما تزال المديرية العامة للضرائب بعيدة عن عصرنه هياكلها حيث يشهد تأخرا كبيرا في انجاز المراكز الضريبية الجديدة وتجهيزها مما عطل بشكل كبير من عصرية الإدارة الضريبية.

ثانيا: استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية

الجدول الموالي يبين مصالحي المديرية العامة للضرائب.

الجدول رقم 07: مصالغ المديرية العامة للضرائب

2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
1.240.922	1.115.179	1.225.139	1.200.428	930.166	الاستقبال الشخصي
138.291	89.741	98.387	96.376	106.980	الاستقبال عبر الهاتف
16.129	15.478	12.197	16.430	19.473	المراسلات الكتابية
1.059	825	495	595	436	البريد الإلكتروني
103	86	169	52	180	لقاءات مع الجمعيات المهنية

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب وكذا مصالغها الخارجية في تواصل مستمر مع المكلفين بالضريبة بشتى أنواع طرق التواصل ولعل أعلاها الاستقبال الشخصي الذي سجل أعلى مستوى له سنة 2020 باستقبال 1 240 922 شخص إضافة إلى الاستقبال عبر الهاتف الذي سجل أعلى مستوى له سنة 2020 كذلك باستقبال 138 291 شخص، كما تطور التواصل عن طريق البريد الإلكتروني بشكل ملفت في السنوات الأخيرة حيث سجل زيادة بنسبة % 142 سنة 2014 مقارنة بسنة 2016 ، وهذا عكس المراسلات الكتابية التي سجلت انخفاضا سنة 2020 بنسبة % 20.73 مقارنة بسنة 2016 ، كما عرف اللقاء مع الجمعيات المهنية تراجعا ملحوظا بنسبة % 74.75 سنة 2020 مقارنة بسنة 2016.

ثالثا: نتائج مرجعية الخدمة

الجدول الموالي يبين النسب الإجمالية لنوعية الخدمة للفترة من 2017 إلى 2020.

الجدول رقم 08: النسب الإجمالية لنوعية الخدمة للفترة من 2017 إلى 2020

السنوات	2017	2018	2019	2020
نسبة احترام ظروف الدخول إلى المصالح (%)	53,29	85,60	97,06	76,67
نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة (%)	90,58	97,88	99,50	99,30
نسبة نوعية الخدمة المؤداة (%)	66,40	72,32	71,96	73,03
نسبة احترام الآجال (%)	69,08	75,46	74,33	63,33
نسبة الإصغاء المخصصة للمكلفين بالضريبة (%)	73,16	65	88,60	68,64
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة (%)	72,21	79,82	80,59	73,43

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة قد تراجع خلال سنة 2020 بنسبة % 7,16 مقارنة بسنة 2019 ، وبنسبة 6,39 % مقارنة بسنة 2018.

رابعاً: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

الجدول الموالي يبين عدد الزيارات للموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب للفترة 2014 إلى 2020.

الجدول رقم 09: عدد الزيارات للموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب للفترة 2014 إلى 2020

السنوات	2017	2018	2019	2020	المجموع
عدد الزيارات	77.242	428.366	728.279	1.274.206	2.508.093
عدد الصفحات التي تم زيارتها	323.477	1.596.471	2.346.234	3.532.707	7.798.889

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن عدد الزيارات للموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب يزداد بشكل كبير من سنة إلى أخرى حيث بلغت الزيارات 1 274 206 سنة 2020 مقارنة بسنة 2017 والتي بلغت 77 242 زيارة، كما بلغت عدد الصفحات التي تم زيارتها سنة 2020 عددا كبيرا قدر ب 3 532 707 زائر، وكل هذا نتيجة توجه المديرية العامة نحو تكنولوجيا الإعلام والتحسينات التي قامت بها على الموقع

الإلكتروني إضافة إلى الخدمات التي يقدمها الموقع للمكلفين من قوانين ومناشير وتعليمات وتحميل للمطبوعات الجبائية وغيرها من الخدمات.

المطلب الثاني: أثر الرقمنة على مؤشرات الإدارة الجبائية

يوجد اهتمام متزايد من قبل الإدارة الضريبية حول تطبيق الرقمنة في المجال الضريبي لما لها من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، ويمكن أن نستخلص هذا الدور في مختلف النقاط التالية:¹

- التطوير الكامن لعمل الإدارة الضريبية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد مما يسمح من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى بضبط عدد أكبر للمتعاملين الاقتصاديين.

- منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة دون أخطاء وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها.

- توسيع مجال تطبيق الضريبة من سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين بالضريبة جدد.

- تطوير مختلف الإدارة الجبائية من خلال التطبيق الفعلي لكافة التشريعات، وتوفير مختلف المعلومات الجبائية حول كافة المنازعات بشكل آني ومفصل مما يقلص فرص الانفلات للمكلفين بالضريبة.

ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال:²

¹ عماري سمير، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 28 - ص 29.

² علي شاعر، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، (مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية)، جامعة القادسية، العراق، المجلد 07، العدد 04، 2017، ص 172-173.

- تسهل عملية الرقمنة العمل الملقى على عاتق الإدارة الجبائية حيث تمتاز بأنها توفر الكثير من إجراءات حساب المادة الخاضعة للضريبة، وكذلك تعمل على خفض من احتمالات نشوء منازعات واعتراضات من طرف المكلفين بالضريبة.

- التشغيل الآلي لعملية استقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة، ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الحقيقي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة يساهم بشكل مباشر في القضاء على مختلف التلاعبات.

- تفعيل نظام دفع التصاريح الجبائية إلكترونياً يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى التزام المكلفين بالضريبة بآجال دفع الضريبة.

- سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الإدارات الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين بالضريبة، وتبسيط إجراءات عملية الفحص والتحليل.

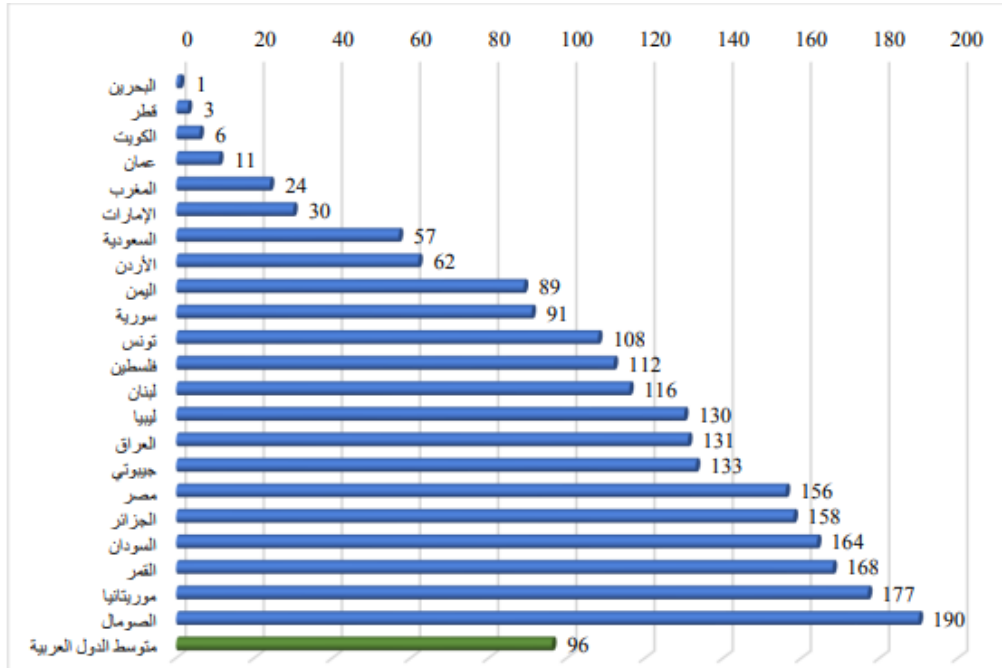
إضافة إلى ما سبق ذكره، سنحاول في هذا الجزء تقييم أداء رقمنة الإدارة الضريبية بالاستناد إلى مؤشرات سهولة الأداء الضريبي، تطور المخلفات الضريبية، تطور تكلفة تحصيل الضريبة.¹

الفرع الأول: سهولة الأداء الضريبي

إن التأخر في تعميم الرقمنة أثر سلباً على كفاءة الإدارة الضريبية التي وصفت بالضعيفة جداً استناداً إلى آخر تقرير أصدره البنك الدولي الخاص بممارسة الأعمال في دول العالم بالنسبة لمؤشر سهولة الأداء الضريبي، حيث احتلت الجزائر مراتب جد متأخرة مقارنة مع الدول العربية بصفة عامة ودول شمال إفريقيا بصفة خاصة، حيث صنفت في المرتبة 158 عالمياً من ضمن 190 دولة، والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ مصباح حراق، تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2021، ص159.

الشكل رقم 02: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الضرائب لسنة 2020



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير نافذة على طريق الإصلاح: الإصلاحات الضريبية في الدول العربية،

العدد 03، 2020، ص 10

للإشارة فإن مؤشر سهولة الأداء الضريبي يرتكز على أربع مؤشرات فرعية، بحيث يقيس المؤشر الأول عدد الدفعات الضريبية السنوية والمقدر عدد في الجزائر بـ 27 معاملة، في حين يقيس المؤشر الثاني الوقت اللازم للوفاء بالضريبة والمقدر بـ 265 ساعة، و يقيس المؤشر الثالث إجمالي معدل الضريبة والاشتراكات الأخرى كنسبة إجمالي الربح التجاري والمقدر بـ 66,1%، أما بالنسبة للمؤشر الرابع فهو مؤشر حديث نسبيا لم يتم إضافته مؤخرا وهو مؤشر ما بعد إيداع الضرائب (0-100) وقدر بـ 49.8 نقطة. كما تجدر الإشارة أن ترتيب الجزائر لم يتغير خلال السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني: تطور المخلفات الضريبية

تعتبر المخلفات الضريبية من بين أهم مؤشرات تقييم كفاءة الأداء للإدارة الضريبية، حيث أنه كلما انخفض حجم هذه المخلفات كان ذلك دليلا على كفاءة الإدارة الضريبية والجهود المبذولة من قبلها في سبيل القيام بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في تحصيل الضرائب بالشكل المطلوب، والجدول الموالي يوضح لنا تطور حجم بواقي التحصيل في الجزائر إلى غاية 2018.

الجدول رقم 10: تطور حجم بواقي التحصيل خلال الفترة 2013 - 2018 (الوحدة مليار

دينار)

إجمالي بواقي التحصيل	إجمالي الضرائب والرسوم	الضرائب والرسوم			الغرامات القضائية	السنوات
		TVA	IBS	IRG		
9981,61	3189,61	-	-	-	6792	2013
10539,95	3145,44	1095,73	129,15	578,73	7394,51	2014
11039,52	3517,87	1235,55	128,33	672,86	7521,65	2015
11379,16	3629,24	1383,1	224	756,8	7749,92	2016
12085,22	3895,79	1465,6	174,99	806,36	8176,39	2017
12139,93	4506,41	1750,21	178,39	887,19	8259,358	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجلس المحاسبة للسنوات 2013-2018

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه عن مدى تفاقم بواقي التحصيل للحقوق المعايينة من الضرائب والرسوم والغرامات القضائية أين تجاوزت حدود 12,1 ألف مليار دج نهاية 2018 وهو رقم كبير جدا يعكس الضعف التي تعاني منه الإدارة الضريبية في مجال التحصيل وعدم فعالية الإجراءات المتخذة لذلك، وتمثل الغرامات القضائية الحصة الأكبر من إجمالي بواقي التحصيل بنسبة قدرت بـ 68,03 % سنة 2018، ولإشارة فان هذه الغرامات تتميز بضعف وصعوبة تحصيلها بسبب إفسار المدينين ووضعية المتهمين وفقا لما جاء في تقرير مجلس المحاسبة، أما بالنسبة للضرائب والرسوم فقد شكلت م نسبته 31,97 % من إجمالي الحقوق المعايينة سنة 2018، ويشكل TVA النسبة الأكبر من بواقي التحصيل في فئة الضرائب والرسوم بنسبة قدرت بـ 38,83 % سنة 2018 يليه IRG بنسبة 19,69 % و IBS بنسبة 03,96 %.

الفرع الثالث: تطور تكلفة تحصيل الضريبة

تعتبر تكلفة تحصيل الضريبة هي الأخرى من بين أهم مؤشرات تقييم كفاءة الإدارة الضريبية لارتباط تكلفة التسيير بمبدأ الاقتصاد في النفقة، والجدول الموالي يوضح تطور تكلفة التحصيل حسب البيانات المتاحة.

الجدول رقم 11: تطور تكلفة تحصيل الضرائب خلال الفترة 2014 - 2018 (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
تكلفة التحصيل	27,43	28,34	30,51	29,63	28,01
نسبة التطور	/	% 03,31	% 07,65	% -02,8	% -05,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجلس المحاسبة للسنوات 2014-2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في تكاليف التسيير خلال الثلاث سنوات الأولى بمعدل % 03,31 سنة 2015 و% 07,65 سنة 2016 معلنة بذلك أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض سنة 2017 بمعدل طفيف قدر ب% 02,8 واستمر هذا الانخفاض ليشمل سنة 2018 بمعدل % 05,5. ويرجع سبب هذا الانخفاض لبرامج الرقمنة التي تطبقه الجزائر على مختلف الهيئات والإدارات الجبائية والذي يعتبر أن تخفيض نفقات التحصيل من بين أولوياته الرئيسية.

المطلب الثالث: آفاق عصنة الإدارة الجبائية

تحتاج عصنة الضرائب في الجزائر إلى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل، ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فمشروع عصنة الضرائب يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:¹

1. توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الحاسوب الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة لمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

2. وجود مرونة للتشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

¹ سمير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 31 - ص 32.

3. توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد.
4. نشر ثقافة باستخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات.
5. تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الحاسوب وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

ونذكر منها أيضا: ¹

- تعميم منظومة الإعلام الآلي في كافة المصالح الضريبية وربطها بالانترنت لعصرنتها وضمان جودة الخدمة المقدمة من حيث سرعة وإتقان العمل.
- القضاء على السلوك البيروقراطي الذي من شأنه أن يعرقل السير الحسن للإدارة ويؤثر على نوعية الخدمة المقدمة وهذا من خلال إصدار دليل خاص بأخلاقيات المهنة.
- اقتراح إنشاء وزارة منتدبة للجباية تحت وصاية وزارة المالية للتكفل الأفضل بقطاع الضرائب على قرار الوزارة المنتدبة للميزانية.
- توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصص في الضرائب.
- تنظيم أيام إعلامية مفتوحة حول الإدارة الضريبية حيث تشكل هذه الأيام فترة مميزة للقاءات والتبادل بين الإدارة والمكلفين بالضريبة لتعزيز علاقة الثقة بهدف ترسيخ الوعي الجبائي.

المطلب الرابع: أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية

لقد سطرت المديرية العامة للضرائب هدفا مهما ضمن برنامج العصرية وهو اعتماد نمط الإدارة الإلكترونية وحدث تغيير جذري لنمط الإدارة التقليدية، وهذا باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لتكملة تحقيق

¹ أوشان أحمد، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرية وتطوير الإدارة الضريبية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص72.

الأهداف الإستراتيجية العامة المسطرة وتحسين الخدمات للمكلفين الضريبية من أجل تحقيق الهدف الأسمى تحسين الأداء ورفع قيمة الجباية العادية ونوجز هذا الأثر فيما يلي:¹

الفرع الأول: تحسين نوعية الخدمة للمكلفين والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي

إن تأخر تنفيذ برنامج العصرية حال دون تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة لها، حيث كان له تأثير سلبي في تحسين نوعية الخدمة حيث بقيت بمستواها المتدني ولم ترقى إلى المستوى المرغوب وتجلى ذلك في الملاحظات التالية:

- تدني ظروف وطريقة استقبال المكلفين بالضريبة واهتراء عدد كبير من الهياكل الإدارية الخاصة بالمفتشيات والقباضات وانعدام أماكن الاستقبال بها.
- تدني ظروف وطريقة استقبال المكلفين بالضريبة واهتراء عدد كبير من الهياكل الإدارية الخاصة بالمفتشيات والقباضات وانعدام أماكن الاستقبال بها.
- عدم إعفاء المكلفين من ضرورة الذهاب إلى إدارة الضرائب لدفع التزاماتهم الضريبية.
- عدم استعمال أساليب الدفع الإلكتروني والرقمنة الإلكترونية، وتضييع الوقت في عمليات دفع بسبب الطوابير التي تتكرر أثناء عمليات الدفع وهذا ما تم ملاحظته فعليا على مستوى مديرية الضرائب بالوادي وعدد من المفتشيات والقباضات.
- عدم نشر الوعي الضريبي وعدم الاستجابة الطوعية للمكلفين.

إن سوء التنظيم الهيكلي وعدم استعمال الأساليب الإلكترونية أدى إلى رفض الضريبة وعدم الاستجابة الطوعية لها وهذا ما يؤدي إلى استفحال الغش والتهرب الضريبي مما أدى إلى ارتفاع كبير في مبلغ التهرب والغش الضريبي كما نوضحه في الجدول الموالي:

¹ قويدر محمد الطيب، عصرية الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص549.

الجدول رقم 12: قيمة الحقوق المتهرب منها والقيم المسترجعة للفترة 2010 إلى 2014

مبلغ الحقوق المتملص منها والغرامات بمليار دينار جزائري					السنوات
2014	2013	2012	2011	2010	
9,45	9,67	10,54	12,77	13,80	المديريات الولائية للضرائب
1,38	1,16	1,29	2,09	2,41	المراجعة والتدقيق في المحاسبة
29,49	28,35	30,83	34,99	39,99	التحليل المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
7,17	2,24	9,29	3,24	3,18	مراقبة الأسعار والتقويمات العقارية
58,02	63,38	72,56	74,15	74,5	مصالح الأبحاث والمراجعات
					المجموع

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب (إحصائيات تحسين مناخ الخدمة)

من خلال الجدول التوضيح نلاحظ أن:

- المبلغ المتملص منه يقدر 58,02 مليار دينار جزائري وهذا بعد عمليات التدقيق والمراجعة، في حين هناك مبلغ ضخم جدا للتهرب الضريبي من جراء السوق الموازية، بعد أن كان هذا المبلغ مقدر بـ 77,10 في سنة 2009.

- انخفاض في قيمة التهرب الضريبي بعد تنفيذ جزئي لإجراءات العصرية لكنها تعتبر أرقام خطيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني والجبائية العادية.

- انخفاض في المبالغ من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة للتحسن الطفيف في أداء الرقابة الجبائية.

الفرع الثاني: تخفيض تكلفة التحصيل الضريبي

تعتبر تكلفة التحصيل الضريبي من أهم المؤشرات التي تبين مدى فعالية التسيير لدى الإدارة الجبائية، ففي الجزائر تعتبر غير ثابتة، فعند بداية العصرية في 2002 كانت تقدر بـ 94,3% وانخفضت في سنة 2008 إلى نسبة 1,80% ثم ارتفعت إلى نسبة 2,25% في سنة 2009 وهذا راجع لزيادة تكاليف عناصر العصرية واقتناء المعدات والأجهزة وعمليات التكوين وعمليات الرسكلة للموظفين كما ارتفعت أيضا بسبب الزيادة في الأجور لأعوان الإدارة الجبائية، كما تجدر الإشارة إلى الانخفاض في تكلفة التحصيل مقدر بـ 2,20% في السنوات الأخيرة والذي لا يرقى إلى المستوى المرغوب.

الفرع الثالث: تخفيض الوقت والجهد لعمليات التحصيل

إن عدم الربط الإلكتروني للمصالح المركزية والمصالح الخارجية لتمرير المعلومات بين الموظفين على الكترونيا المستويات المختلفة أدى إلى عرقلة عصرنة الإدارة الجبائية كما يؤدي هذا إلى زيادة في تكاليف التحصيل.

الفرع الرابع: زيادة مردودية التحصيل الضريبي

تعتبر زيادة مردودية الحصيلة الضريبية من أهم أهداف العصرنة الجبائية، حيث كانت الجباية العادية خارج المحروقات تقدر بـ 1643,8 مليار دينار جزائري وبلغت قيمة التحصيل في سنة 2014 مبلغ 2539,8 مليار دينار جزائري تم إعداد الجدول بعد الاطلاع على الجداول الاسمية للأجور وكذلك الفواتير الخاصة بنفقات التكوين وهي تمثل بذلك نسبة 55,17% من مجمل الجباية بعد أن كانت تمثل نسبة 11,56% خلال سنة 2004، و 16,95 مليار خلال سنة 2010 وهذا لا يعط الصورة الحقيقية لتحسن الجبائية العادية وذلك بسبب انخفاض مداخل الجباية البترولية نتيجة لانخفاض أسعارها خلال السنوات الأخيرة، كما نفسر هذه النتيجة بضعف مردود الرقابة الجبائية.

كما تكمن وسائل تعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية في النقاط الموالية:¹

الفرع الخامس: العمل على إيجاد جهاز ضريبي منظم وقادر على التطبيق الصحيح للقانون

تعتبر الإدارة الجبائية مركز الثقل في نظام التحاسب الضريبي والجزء الذي يمكن أن يبيث الحركة في بقية أجزائه بطريقة منضبطة لتحويله إلى نظام فعال يحقق الأهداف المحققة له، لذلك تبقى الإدارة الجمالية هي الأساس في نجاح أي نظام ضريبي إذ تقع عليها مسؤولية تنفيذ التشريع الجبائي من خلال أجهزتها المختصة فتقوم بفرض الضريبة وتحصيلتها.

الفرع السادس: تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال وسائل الإعلام المختلفة

لكي يتصرف المكلف بإيجابية تجاه الضريبة وبسلبية نحو التهرب الضريبي يجب على الإدارة توعيته، وذلك بتشجيعه على التصريح بضرائه، لذلك يجب على الإدارة تقديم يد المساعدة للمكلفين في تحديد الوعاء

¹ بوزيان فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الخاضع للضريبة ومن واجبها أن تضع في تصرفهم إرشادات إعلامية وكتيبات لشرح بعض الإجراءات الخاصة بالضريبة وعليه فإن توجيه المكلف بالضريبة تأتي كمرحلة ابتدائية منذ بداية تعامله مع الإدارة الجبائية لأن تصرفه لا يخضع لألي حساب علمي وإنما يخضع إلى دواقع نفسية.

الفرع السابع: إيجاد جهة تنظم العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية

تشوب العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية حالات الشك وعدم الثقة، مما يولد مشاكل عديد تعقد عملية التحاسب الضريبي، علما بأن المكلفين دائما ما يشعرون بأن الإدارة الجبائية تحاول بشتى السبل اقتطاع جزء من الجهد في الحصول عليه فضلا عن تعسفها في هذا الاقتطاع، وعلى هذا الأساس تبرز أهمية تنسيق وتنظيم العلاقة بين الإدارة الجمالية والمكلفين بالشكل الذي يخلق أجواء الثقة والقناعة، ولتنظيم هذه العلاقة يجب أن تكون هناك جهة قادرة على مد جسور الثقة بين طرفي القضية بما ينعكس إيجابا على الحصيلة الضريبية وإيفاء المكلف بالتزاماته.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

عند إنجاز هذا البحث تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الطابع الأكاديمي، والذي تناولت موضوع رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، والتي تبدو مشابهة لموضوع البحث إلا أنها تختلف عنه في جوانب كثيرة ونذكر منها على سبيل المثال:

المطلب الأول : تقديم الدراسات العربية

يمكن تلخيص أهم الدراسات التي تطرقت إلى إحدى جوانب دراستنا أو تقاطعت معها فيما يلي:

* دراسة مروة زحاف، "دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي" - تجارب دولية رائدة

بالإشارة إلى حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي بالإضافة إلى استعراض التجارب الدولية الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة من خال التعرف على أهم مجالات رقمنة المالية العامة وأنظمتها المستخدمة في مجال العمل الضريبي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن رقمنة المالية العامة ساهمت في تحسين التحصيل الضريبي كما وكيفا، حيث تسمح هذه الأخيرة للحكومة بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب وذلك من خال تبنيها لمختلف النظم الإلكترونية، كما تفاوتت تجارب بلدان العالم في رقمنة ماليتها العامة، حيث سبق بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامي بأشواط لأسباب عديدة كان أبرزها البنية التحتية الرقمية المتطورة، الكفاءات البشرية والقوانين الصارمة والمرنة في نفس الوقت وغيرها، غير أنه بقي لكل بلد خصوصيته في تنفيذها وتحصيل نتائجها.

* دراسة محمد بودالي، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر" - الإدارة الجبائية

نموذجاً - ، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، العدد 8 ، جوان 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين الخدمة العمومية وذلك بالإسقاط على الإدارة الجبائية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تهدف رقمنة الإدارة من خلال التصريح الإلكتروني وكذا المواقع الإلكترونية إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين جودة الخدمة وهذا يصب في مصلحة المكلف إن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمة العمومية لم تشمل جميع المكلفين فهي تقتصر في غالب الأحيان على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات.

- التقنيات الإلكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصر فقط على إدارة الضرائب ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى وهذا لا يخدم نظام المعلومات الجبائي.

* دراسة ميلودة حمدو، "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي"، دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021.

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى التعرف على الدور الذي تلعبه عملية الرقمنة في تحسين جودة الخدمات العمومية، إضافة إلى التعرف على جهود السلطات الجزائرية في تحسين الخدمة العمومية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن للرقمنة دور في تحسين جودة الخدمات العمومية بالرغم من الصعوبات التي تعاني منها الإدارة.
- ساهمت الرقمنة في التخفيف من العديد من الإجراءات الإدارية وقلصت من زمن انجاز الوظائف والجهد المبذول بالنسبة للموظف.
- كما ساهمت الرقمنة أيضا في التقليل من الجهد والوقت المستغرق في استخراج الوثائق للمواطن.

المطلب الثاني : تقديم الدراسات الأجنبية

* دراسة إبراهيم ناصر جودا، "التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي"، جامعة الزرقاء، الأردن، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 11 ديسمبر 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه، أهم النتائج التي توصلت إليهم هذه الدراسة: - ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة منها زيادة التحصيلات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية بقدر المستطاع، توصل أيضا هذا البحث إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة والمساعدة للتجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي منها الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

* دراسة Emmanouil Kitsios, João Jalles, Genevieve Verdier

"Tax Evasion from Cross-Border Fraud", Does Digital ization Make a Difference?, Monetary International, November 2020. Fund.

عنوان هذه الدراسة: "التهرب الضريبي من الاحتيال عبر الحدود وهل الرقمنة تحدث فرقا؟"، بحث منشور في دائرة الشؤون المالية، صندوق النقد الدولي، حيث أتى عنوان هذه الدراسة على شكل سؤال، وتعطي إجابات نظرية وإحصائية، حيث هدفت إلى دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الضريبي انحدار الفجوة التجارية، حجم الإيرادات الضريبية وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وكذا إيجاد حلول فعالة في الحد من التهرب الضريبي التجاري عبر الحدود بين الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن التهرب الضريبي عبر الحدود ذو أهمية بالغة وواسع الانتشار، وأن الرقمنة تلعب دور كبيرا في التخفيف من التهرب الضريبي عبر الحدود، كما أن استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات.

المطلب الثالث : الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الجدول التالي يوضح الفروق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

الجدول رقم 13: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	الفروقات	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
دراسة مروة زحاف	الهدف	مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي.	هو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي.
	النتيجة	تساعد رقمنة الإدارة الجبائية من خلال المواقع الإلكترونية والتصريح الإلكتروني على توفير الوقت والجهد والتكلفة وتقليل المعاناة للمكلفين، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحديد الالتزامات الضريبية مما يسهل عملية التحصيل الضريبي ويقلل من الغش الضريبي.	تساعد رقمنة الإدارة الجبائية من خلال التصريح الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على توفير الوقت والجهد والتكلفة وتقليل المعاناة للمكلفين، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحديد الالتزامات الضريبية مما يسهل عملية التحصيل الضريبي ويقلل من الغش الضريبي.
	أداة الدراسة	استبيان	جمع وتحليل المعطيات والبيانات
دراسة محمد بودالي، وموسى بوشنب	الهدف	إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين على مستوى الإدارة الجبائية.	إبراز دور الرقمنة في تطوير وتحسين الخدمات العمومية وذلك بالإسقاط على الإدارة الجبائية في الجزائر.
	النتيجة	الإصلاحات الضريبية المتبعة من طرف الدولة، واستخدام التقنيات الحديثة في المجال الضريبي كتقنيات البلوكتشين BlockChin والفاثورة الإلكترونية ساهمت في محاربة الغش الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.	التقنيات الإلكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصر فقط على إدارة الضرائب ولم يتم ربطها بالإدارات والمؤسسات الأخرى وهذا لا يخدم نظام المعلومات الجبائي.
	أداة الدراسة	استبيان	استبيان
	الهدف	تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية.	دور الرقمنة في المرفق العمومي على تحسين جودة الخدمات.

<p>ساهمت الرقمنة في التخفيف من العديد من الإجراءات الإدارية وقلصت من زمن انجاز الوظائف والجهد المبذول بالنسبة للموظف، كما ساهمت الرقمنة أيضا في التقليل من الجهد والوقت المستغرق في استخراج الوثائق للمواطن.</p>	<p>سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي سهلت بصورة كبيرة التعاملات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة.</p>	<p>النتيجة</p>	<p>دراسة ميلودة حمدو</p>
<p>استبيان</p>	<p>استبيان</p>	<p>أداة الدراسة</p>	
<p>تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه.</p>	<p>بيان دور الرقمنة في الإدارة الجبائية في الجزائر وتأثير على تحقيق أهداف النظام الضريبي.</p>	<p>الهدف</p>	<p>دراسة إبراهيم ناصر جودة</p>
<p>ساهم إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة منها: زيادة التحصيلات الضريبية.</p>	<p>ساهمت الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.</p>	<p>النتيجة</p>	
<p>استبيان</p>	<p>استبيان</p>	<p>أداة الدراسة</p>	
<p>دراسة الرقمنة الحكومية والامتثال الضريبي، انحدار الفجوة التجارية، حجم الإيرادات الضريبية وهذا كله بعد إدخال الرقمنة للإدارة الجبائية، وإيجاد حلول فعالة في الحد من التهرب الضريبي التجاري عبر الحدود بين الدول.</p>	<p>واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية، ومدى مساهمتها في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.</p>	<p>الهدف</p>	<p>Emmanouil Kitsios, João Jalles, Geneviève Verdier</p>
<p>التهرب الضريبي عبر الحدود ذو أهمية بالغة وواسع الانتشار، وأن الرقمنة تلعب دور كبيرا في التخفيف من التهرب الضريبي عبر الحدود، كما أن استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات.</p>	<p>إن استعمال الرقمنة في الإدارة الجبائية ساهمت إلى حد كبير في عملية الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.</p>	<p>النتيجة</p>	
<p>جمع وتحليل المعطيات والبيانات</p>	<p>استبيان</p>	<p>أداة الدراسة</p>	

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن اعتماد الرقمنة يجعل النظام الضريبي يسهل عملية مراقبة دافعي الضرائب وموظفي الإدارة الضريبية على حد سواء، وبالتالي اكتشاف أي نوع من المخالفات أو التجاوزات من الطرفين ولعل أبرزها مقاومة الفساد والتهرب الضريبي.

قبل التحول نحو رقمنة الإدارة الجبائية، تم التركيز في المرحلة الأولى على تعزيز الوصول إلى المعلومة الضريبية من خلال إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب، والذي يعتبر بمثابة نافذة معلومات ضريبية للمكلف يتيح الاطلاع على النصوص التنظيمية والدلائل الضريبية وكذا مختلف القوانين الضريبية والمالية، إضافة إلى الرسائل الإعلامية والمجلات الالكترونية التي تساهم على تحسين نوعية وأساليب تقديم الخدمات الضريبية، من خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تحويل معاملاتها إلى معاملات الكترونية وتجريدها من طابعها المادي، وفي هذا الصدد ومن أجل تعزيز خدماتها الرقمية تم إنشاء أنظمة معلوماتية تساهم في تبسيط المعاملات في قطاع الضرائب، والسعي إلى الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة التحصيل الضريبي من جهة أخرى.

وسيتم التعرف على واقع تبني الرقمنة في الإدارة الجبائية ومدى مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي من خلال الفصل الثاني الذي سيتم فيه إجراء دراسة ميدانية بواسطة أداة الاستبيان من خلال آراء موظفي المديرية الولائية للضرائب (تبسة)

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية حول تأثير

عصرنة الادارة الجبائية

على التحصيل الضريبي

بالمديرية الولائية

للضرائب لولاية تبسة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول تأثير عصنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي يتمحور حول رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في إطار الرقمنة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية والتي كانت على مستوى المديرية الولائية للضرائب (دار المالية) لولاية تبسة، بحيث سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى تعريف المؤسسة محل الدراسة الميدانية إضافة إلى نظام التحصيل الجبائي على مستوى المديرية، وصولاً إلى اختبار فرضية الدراسة من خلال استقصاء آراء عينة من موظفي المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة وذلك باستخدام أداة الاستبيان، لمعرفة مدى مساهمة الرقمنة في زيادة الحصيلة الجبائية، وصولاً إلى تحليل النتائج المتوصل إليها والعمل على مناقشتها.

تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة.

المبحث الثاني: آلية نظام التحصيل الجبائي على مستوى المديرية.

المبحث الثالث: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة.

تعتبر إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، تكسب شخصية معنوية وذات مهام ووظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، وهو تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة وتحصيلها والرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول وهي: قانون الضرائب المباشرة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الطابع، قانون التسجيل، وقانون الرسم على حجم المعاملات وقانون الإجراءات الجبائية.

المطلب الأول: تعريف موجز لمديرية الضرائب لولاية تبسة

تتفرع المديرية الولائية للضرائب إلى خمسة مديريات فرعية، والتي تنقسم بدورها إلى عدة مكاتب، حيث سنعرض من خلال هذا الموضوع مختلف هذه المديريات مع التركيز أكثر على المديرية الفرعية للتحصيل الجبائي.

الفرع الأول: المديريات الفرعية

تضم المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة خمسة (05) مديريات فرعية وكل مديرية فرعية تتكون من مجموعة مكاتب كما يلي:

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية (SDF) وتكلف بالعمليات التالية:¹

- تنشيط المصالح وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- وتتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربعة (04) مكاتب هي:
- مكتب الجداول.

- مكتب الإحصائيات.

- مكتب التنظيم والعلاقات العامة.

- مكتب التنشيط والمساعدة.

2- المديرية الفرعية للتحصيل (SDR): وتكلف بما يأتي:²

-التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر.

¹ قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 60، ص 17.

² قرار وزاري مشترك، مرجع سبق ذكره، المادة 65، ص 18.

- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات، وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص خاصة فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
- مراقبة القباضات ومساعدتها بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- وتتكون المديرية الفرعية للتحصيل من ثلاثة (03) مكاتب هي:
 - مكتب مراقبة التحصيل.
 - مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله.
 - مكتب التصفية.

3- المديرية الفرعية للمنازعات (SDCX) وتكلف بما يأتي:¹

- معالجة الحاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.
- وتتكون المديرية الفرعية للمنازعات من ثلاثة (03) مكاتب هي:
 - مكتب الاحتجاجات.
 - مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن.
 - مكتب التبليغات والأمر بالصرف.

4- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (SDCF):²

- وتكلف بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.
- وتتكون المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من أربعة (04) مكاتب هي:
 - مكتب البحث عن المعلومة الجبائية.
 - مكتب البطاقات والمقارنات.
 - مكتب المراجعات الجبائية.
 - مكتب مراقبة التقييمات.

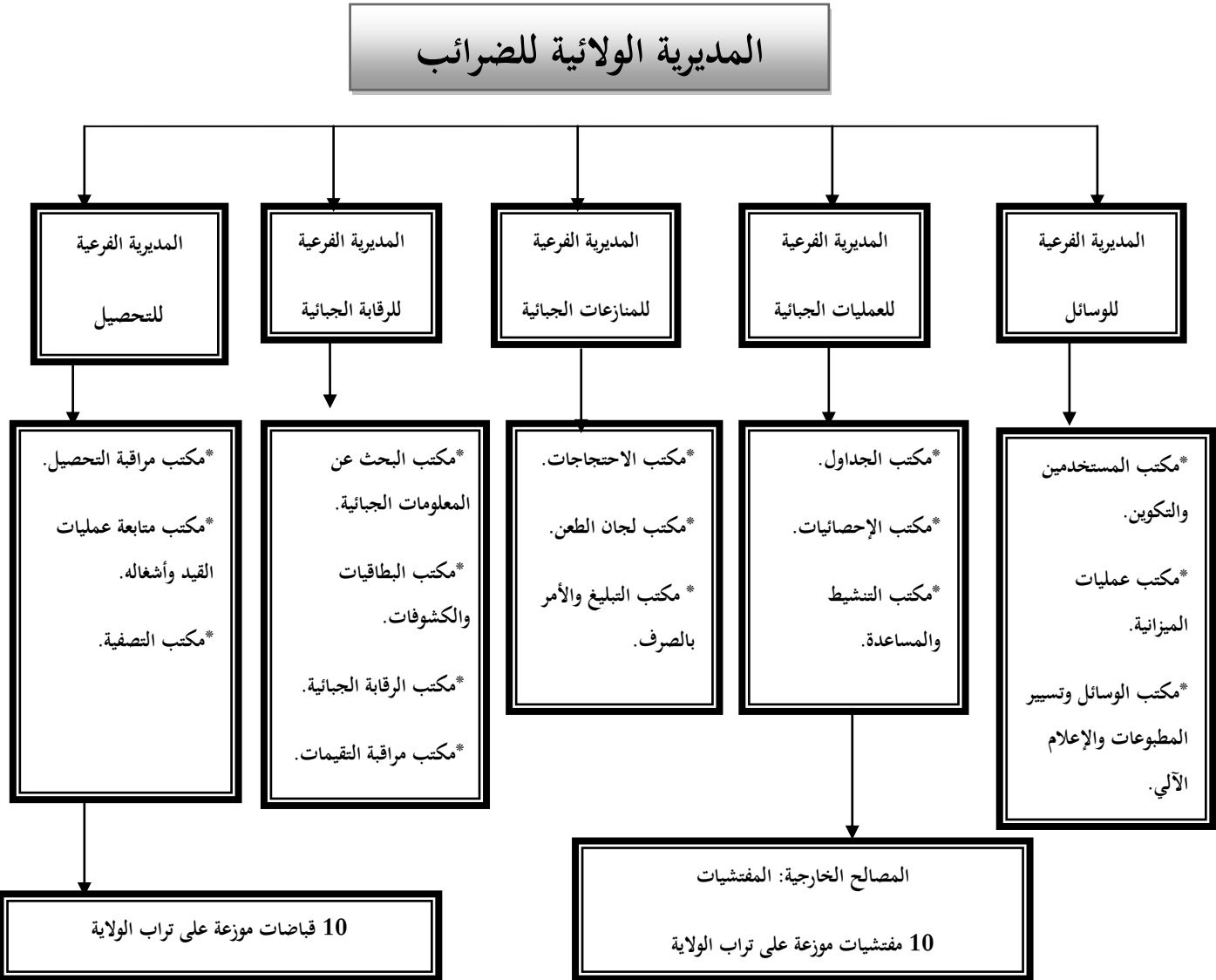
¹ قرار وزاري مشترك، مرجع سبق ذكره، المادة 66، ص18.

² قرار وزاري مشترك المادة 74، نفس المرجع السابق، ص19.

- المديرية الفرعية للوسائل (SDM) وتكف بما يأتي:¹
- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها.
- السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.
- وتتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة (04) مكاتب هي:
 - مكتب المستخدمين والتكوين.
 - مكتب عمليات الميزانية.
 - مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف.
 - مكتب الإعلام الآلي.

¹ قرار وزاري مشترك، مرجع سبق ذكره، المادة 75، ص 19.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة



المصدر: قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، ص 17.

الفرع الثاني: المديرية الفرعية للتحصيل

تنقسم المديرية الفرعية للتحصيل إلى ثلاثة مكاتب وكل مكتب يكلف بمجموعة من المهام:

1- مكتب مراقبة التحصيل: يكلف لا سيما بما يأتي:¹

* دفع نشاطات التحصيل.

* المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.

¹ قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخ في 29 مارس 2009، المادة 66، ص 18.

- * إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
- 2- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي:¹
 - * متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.
 - * المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.
 - * التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام الرقابة وتنفيذها.
 - * إعداد وتأشير القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.
- 3- مكتب التصفية: ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي:²
 - * مراقبة التكفل بالجداول العامة وسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد الغير الجبائية.
 - * استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
 - * مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة.
 - * التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل



المصدر: قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخ في 23 فيفري 1991، المرسوم التنفيذي 60/91، ص 4.

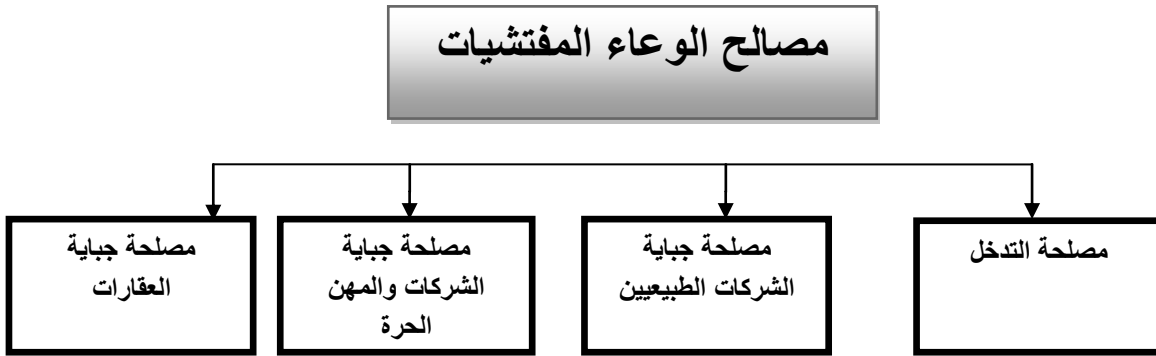
¹ قرار وزاري مشترك، مرجع سبق ذكره، المادة 67، ص 19.

² قرار وزاري مشترك، مرجع سبق ذكره، المادة 68، ص 19.

الفرع الثالث: مصالح الوعاء (المفتشيات)

- إن الهيئة المسؤولة عن الوعاء "فرض الضريبة" تسمى بالمفتشية « inspection » وتضم أربع مصالح وهي :
- مصلحة التدخل.
 - مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين.
 - مصلحة جباية الشركات والمهن الحرة .
 - مصلحة جباية العقارات.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب (الوعاء)

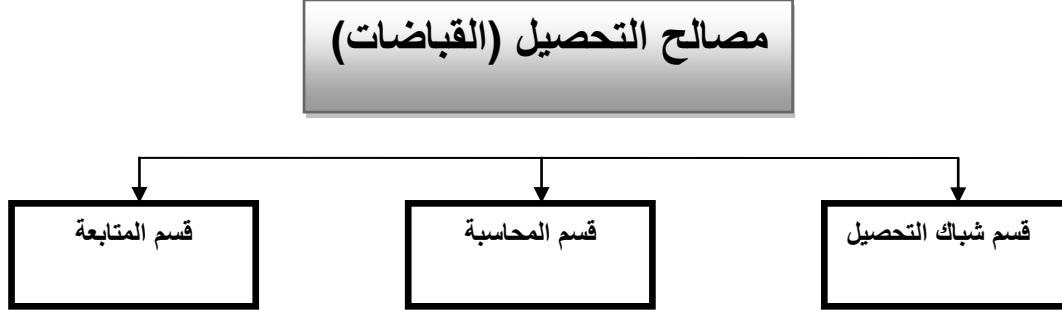


المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 60 / 91 المؤرخ في 1991/02/23، مرجع سبق ذكره، ص 05

الفرع الرابع: مصالح التحصيل (القباضات)

- إن الهيئة المسؤولة عن عملية التحصيل تسمى قباضة الضرائب « recette »، وهي هيئة قاعدية مهمتها الرئيسية تحصيل الضرائب وتضم ثلاثة أقسام وهي:
- * قسم شباك التحصيل.
 - * قسم المحاسبية.
 - * قسم المتابعة.

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لمصالح التحصيل



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 1991/02/23، مصدر سبق ذكره، ص 06

المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب

- تتمثل مهام المديرية الولائية للضرائب فيما يلي¹:
- ضمان ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
 - السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
 - تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
 - إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.
 - مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك.
 - متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
 - ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين.
 - تنظيم جميع المعلومات الجبائية واستغلالها.
 - إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
 - وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأمر بالزيادة.

¹ موقع المديرية العامة للضرائب،

المبحث الثاني: آلية نظام التحصيل الجبائي على مستوى المديرية

يهتم التنظيم الفني للضريبة بتحديد الإجراءات والوضعيات المتعلقة بفرضها وتحصيلها، ويتم التطرق للوعاء الضريبي وكيفية التحصيل الضريبي وأهم إجراءات الحالات الخاصة.

المطلب الأول: طرق تقدير حجم الضريبة

يقصد بالوعاء الضريبي المادة أو المال الذي يتخذ أساسا لفرض الضريبة، وتسمى الضريبة باسم المال الذي تفرض عليه، فالضريبة التي وعائها الدخل تسمى ضريبة الدخل، والتي وعائها العقار تسمى الضريبة العقارية وهكذا بالنسبة لضريبة الشركات وضريبة الاستهلاك.¹

1-تقدير الضريبة: هناك عدة طرق لتحديد الضريبة من أهمها:

-طريقة المظاهر الخارجية.

-طريقة التقدير الإداري المباشر.

-طريقة التقدير الجزافي.

-طريقة التصريح من المكلف.

-طريقة التصريح من غير المكلف.

1-1-طريقة المظاهر الخارجية: تقدر على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي يفترض أنها تعكس أو تبين ثروة أو دخل المكلف، وأحيانا عن طريق عناصر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمادة الخاضعة للضريبة (مثل ذلك رقم الأعمال، وضعية المخزون، مبلغ الاستثمارات)، وتتسم هذه الطريقة بالبساطة وقلة النفقات إلا أنها غير دقيقة بشأن تحديد وعاء الضريبة.

1-2-طريقة التقدير الإداري المباشر: يخول قانون الإدارة الضريبية حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تنقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة ويكون للإدارة حرية واسعة في الالتجاء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد دقيق لوعاء الضريبة، وعادة ما تلجأ الإدارة الضريبية إلى هذه الطريقة في حالة تخلف المكلف أو امتناعه عن تقديم الإقرار الضريبي أو إذا كان الإقرار غير مطابق للواقع أو ينطوي على خطأ أو غش.

1-3-طريقة التقدير الجزافي: تقوم هذه الطريقة على استخدام القرائن القانونية التي يقرها المشرع في تحديد دخل المكلف، أو تنزيل تكاليف العمل كنسب الاستهلاك أو قيمة مصاريف الصيانة للعقار، فهي تقوم على إجراء التقدير بشكل تخميني، وذلك في حالة عدم قيام المكلف بتقديم إقرار عن دخله، وهي أقرب إلى الواقع

¹ من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب تبسة.

من المظاهر الخارجية إلا انه ينبغي عدم التوسع لها، نظرا لعدم دفعها بشكل يضمن معها حق الخزينة بالكامل أو يضمن العدالة الكاملة للمكلف.

1-4- طريقة التصريح من المكلف: فيه يقوم المكلف بتقديم إقرار سنوي تحدد فيه الوعاء الضريبي ومصادر دخله الخاضع للضريبة، وتأخذ كثير من التشريعات الضريبية بهذه الطريقة، نظرا لقربها من العدالة، وتتيح الفرصة للوصول للدخل الحقيقي بشكل أدق، ولكن يعاب فيها سهولة الغش في المعلومات المقدمة من قبل المكلفين، مما يضطر الموظف الضريبي في كثير من الأحيان إدخال التعديلات على هذه الإقرارات وهذا يثير الكثير من المنازعات بين المكلفين والإدارة الضريبية .

1-5- طريقة التصريح من غير المكلف: وفيها يلزم المشرع الضريبي غير المكلف بتقديم إقرار عن المكلف يحدد فيه دخله الخاضع للضريبة مثل إلزام مدير الشركة أو المؤسسة بتقديم كشوف برواتب الموظفين لديهم، وإلزام المؤسسات والوزارات والشركات عند قيامهم بشراء السلع والخدمات بتقديم البيانات معهم، مما يساعد الإدارة في تحديد مقدار دخولهم.

المطلب الثاني: مراحل وإجراءات تحصيل الضريبة لدى مصالح الضرائب

يجب على المكلف قبل أي إجراء تحصيلي للضريبة أن يكون على استعداد وقابلية للدفع والبد من أن يصرح بنوع النشاط التجاري الذي يخضع له للضريبة وتتولى مفتشية الضرائب هذه المهام.

الفرع الأول: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط.

إذا تعدى رقم الأعمال المحقق 30.00000.00 يفرض عليه النظام الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك سيخضع مباشرة للنظام الجزافي كما يلي:¹

1-النظام الجزافي: حتى يتم تسجيل المكلف في النظام الجزافي لا بد من إتباع بعض الخطوات وتكون على النحو التالي:

يجب على المكلفين بالضريبة القيام بالتصريح بالوجود، وهذا باكتتاب وثيقة تسمى (G8)²، ثم يتعين عليهم في حالة خضوعهم إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح تقديري وهي وثيقة أخرى تسمى

¹ من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب تبسة.

² أنظر الملحق رقم (01).

(G12)¹، يتم إيداعها على مستوى مفتشية الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط، ويجب أن يكتتب هذا التصريح في الفترة الممتدة بين الأول والثلاثين من جوان كل سنة، وفي حالة عدم وجود بعض النفاث في المبالغ المصرح بها بعد عملية المراقبة يتم اعذارا المكلف، أين يقوم رئيس المفتشية باقتراح رقم الأعمال له بمراعاة طبيعة النشاط الممارس الموقع... الخ.

وفي حالة رفض المكلف لرقم الأعمال المقترح يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة وبها يمكن للمفتشية أن تقوم بتخفيض رقم الأعمال الخاضع، إذا ما اقتنعت بالتبريرات المقدمة من طرف المكلف في الأخير تقوم المفتشية بإرسال وثيقة أخرى تبين خضوع المكلف للنظام الجزافي وتقوم بنسخها في أربعة نسخ :
-النسخة الأولى يتم إدراجها في الملف.
-النسخة الثانية إلى قباضة الضرائب.
-النسخة الثالثة ترسل إلى المكلف.
-النسخة الرابعة ترسل إلى المديرية الولائية للضرائب.

2-النظام الحقيقي: أما النظام الحقيقي فهو يتعامل مع نسب متغيرة حسب تغير رقم الأعمال المحقق، وهذا النظام يتطلب عملا ميدانيا أكثر أهمية من النظام الجزافي، نظرا لأهمية المبالغ المالية المتغيرة الخاضعة للنظام الجبائي، كالمؤسسات الكبيرة التي يكون لها رقم الأعمال مرتفع ومتغير.

كما يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا الخضوع حسب نظام الريح الحقيقي، ويبلغ للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلف بالضريبة تطبيق نظام الريح الحقيقي، ويبقى الاختيار ساريا للسنة المذكورة والسنتين المواليين حيث يكون الاختيار لا رجعة فيه.

كما أنه على المكلفين بالضريبة الراغبين في التخلي عن هذا الاختيار تبليغ الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة المالية للفترة التي تمت فيها ممارسة هذا الاختيار أو تم فيها التنديد ضمنيا .
الفرع الثاني: طريقة إعلام الخاضع للضريبة.

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع إلى المكلف ثم يقوم بالتوجه لقباضة الضرائب على مستوى الولاية، بعد حصوله على هذا الإشعار والذي يخص الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، حيث يتم إرسال هذا الإشعار سنويا، في شهر جانفي من السنة المالية للسنة التي الذي سيقوم بملأ هذه الوثيقة والتي تسمى (G1)² وإعادتها قبل أول ماي من السنة التي تتم فيها تحقق الدخل، وإذا تأخر المكلف عن التسديد في الأجل القانوني تفرض عليه غرامة قدرها (10%) إذا كان

¹ أنظر الملحق رقم (02).

² أنظر الملحق رقم (03).

التأخر بشهر يمكن أن يصل مبلغ الغرامة إلى حد أقصى (25%) بعد الشهر الأول ومهما طالت مدة التأخر.

وبعد إيداعها من طرف المكلف تقوم المفتشية بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى « Primatrice » مدون عليها الاسم واللقب والرقم الجبائي، مبلغ الدخل، الغرامة، العنوان .
تبعث المفتشية ورقة الميكانوغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على الدخل، ثم يقوم بنقلها على وثيقة أخيرة تسمى الإشعار بالدفع .

الفرع الثالث: طريقة تسديد الضريبة

عند وصول الإشعار بالدفع يتجه المكلف إلى قباضة الضرائب، حيث يقوم بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجود في مصلحة الدفع أين يكون دفع مبلغ الضريبة بمختلف طرق الدفع التي يمكن للمكلف الدفع بها وهي:¹

1-التسديد النقدي: مقابل عملية دفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى "وصل استلام" وتكون مختومة بطابع القباضة، والتي تثبت الدفع المادي المكلف وتتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:
-الرقم الجبائي.

-مبلغ غرامة التأخير.

-نوع الضريبة المدفوعة.

2-التسديد عن طريق الشيك أو الصك البريدي: عندما تكون طريقة الدفع بشيك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل الاستلام، يثبت استلامه لشيك بمبالغ الضريبة، هذا الوصل يكون مختوم بطابع القباضة وبأخذ الوصل من كتاب يتعامل به الأمين مع المكلفين في حالة تسديدهم عن طريق شيك أو وصل بريدي يسمى (h2) ثم يقوم بإرسال الشيكات إلى خزينة الولاية مرفقة بوثيقة تسمى (h10) ثم يتم تحويلها إلى البنك المركزي.

المطلب الثالث: إجراءات مشاكل التحصيل الجبائي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة في ظل وجود مشاكل في التحصيل الجبائي وتتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: إجراءات التهرب الضريبي

1- من أهم الحالات التي تتخذ فيها إجراءات وعقوبات صارمة عند التهرب ما يلي:

- عدم تقديم المكلف بالضريبة للتصريح السنوي.

¹ من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب لتبسة.

- عدم دفع الوثائق والمعلومات المطلوبة في الآجال المحددة.
- عند التصريح لا يقدم المكلف بالضريبة تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة.
- عدم مسك المكلفين بالضريبة المنتمين للنظام الجزافي أو التقدير الإداري للدفاتر المرقمة أو المسجلة.
- 2- يعاقب على هذه الأفعال سواء:
 - الزيادات بحيث على سبيل المثال يضاعف الضريبة بنسبة 25 بالمائة إذ لم يقدم المكلف بالضريبة التصريح السنوي.
 - الغرامة الجبائية وهي تختلف عن الغرامة المالية الأولى تفرضها إدارة الضرائب أما الثانية فيحكم بها القاضي الجزائي (مثال الغرامة الجبائية تلك التي تفرض على المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحا بالوجود والتي تبلغ قيمتها 30.000 دج).
- 3- أما فيما يتعلق بالتهرب الضريبي من دون العش الضريبي في قانون الضرائب غير المباشرة يتجلى أساسا في الأفعال التالية:
 - رفض تقديم وثائق يوجب عليها تنظيم أو إتلاف الوثائق قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها بغرامة جبائية ب1000 إلى 10.000 دج أو غرامة تهديدية عن التأخير قدرها 50 دج إلى غاية يوم تقديمها.
 - التأخر عن دفع الضرائب وعقوبتها هي 10 بالمائة من مبلغ الحقوق المتأخر دفعها بالإضافة إلى جميع النفقات الإضافية للمتابعات.
 - عرقلة المراقبة الجبائية من طرف الأعوان المؤهلين الثبات المخالفات الماسة لتشريع الضرائب ويعاقب بغرامة جبائية من 10.000 إلى 100.000 دج.¹

الفرع الثاني: إجراءات حل النزاع

- نجد أن إجراءات حل المنازعات الجبائية تمتاز بنوع من الخصوصية كونها تسعى للتوفيق بين طرفين غير متكافئين من حيث المراكز القانونية المكلف بالضريبة من جهة وإدارة الضرائب التي تتصرف باعتبارها صاحبة سيادة وسلطة عامة من جهة أخرى وتتمثل هذه الإجراءات في:²
- 1- **شكل الشكاية وشروط تقديمها:** لقد تم ضبط شروط وإجراءات الشكاية في قانون الإجراءات الجبائية، وذلك تحت طائلة عدم قبولها وتتم تلك الشروط فيما يلي:
 - 1-1 **شرط الميعاد:** ويتم قبول الشكاوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي سنة إدراج الجدول في التحصيل أو حصول الأحداث الموجبة لهذه الشكاوى. فإذا أدرج الجدول للتحصيل في شهر جانفي

¹ من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب تبسة.

² من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب تبسة.

2020 على سبيل المثال فإن الأجل المحدد لرفع الشكوى يسير إلى غاية 2021/12/31 سواء تعلق الأمر بـ:

- في حالة الخطأ أو الازدواج في فرض الضريبة، فالأجل يبقى ساري إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي علم فيها المكلف فعال بوجود الازدواج أو الخطأ في فرض الضريبة. في حالة الخطأ في توجيه الإنذارات، فالأجل في هذه الحالة ينتهي كذلك في 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تلقى فيها المكلف بالضريبة الإنذار الجديد.

1-2- الشروط المتعلقة بشكل الشكوى: بمراجعة المادة 73 من قانون الإجراءات الجبائية نجد أنها تضمنت جملة من الشروط شكلية الواجب توافرها في الشكاية تتمثل في :

يجب أن تقدم الشكاية كأصل عام بشكل فردي أي متعلقة بمكلف واحد، واستثناء أن تقدم شكوى جماعية أي أن تشمل مجموعة من المكلفين، وذلك في حالة فرض الضريبة عليهم جماعيا أو أعضاء شركات الأشخاص الذين يعترضون على الضرائب المفروضة على الشركة.

حسب الفقرة الثانية من المادة 2/73 لا يشترط تقديم الشكاية على ورق مدموغ بل يكفي تحريرها على ورق عادي، أي أنها لا تخضع لحقوق الطابع.

1-3- الشروط المتعلقة بمحتوى الشكاية: اشترطت المادة 73 فقرة 4 من قانون الإجراءات الجبائية أن تحتوي الشكاية، وذلك تحت طائلة عدم قبولها على عرض ملخص لوسائل دفاع المشتكي واستنتاجاته على الشكل التالي:

- عرض ملخص لوسائل الدفاع والأساليب المعتمد عليها من قبل المعارض بغية تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة الجبائية، وهنا يجب التمييز بين الطلبات التي يكون موضوعها تصحيح أخطاء بسيطة وتلك التي يكون موضوعها إعادة النظر في تقييم مقدار الوعاء الضريبي.

- حالة الخطأ المادي البسيط: في هذه الحالة يحدد المكلف بالضريبة أسباب ظهور الخطأ بإيجاز وبوضوح مع طلب تصحيحه.

- حالة إعادة النظر في تقييم مقدار الوعاء الضريبي.

- عرض المكلف بالضريبة لطلباته.

2- طريقة التحقيق في الشكاية واتخاذ القرار بشأنها:

1-2- التحقيق في الشكاية: بعد تلقي الإدارة الجبائية لشكاية المكلف بالضريبة وتسجيلها في سجل خاص تسلمه وصال بذلك، ثم تحال على المفتش المختص الذي قام بتأسيس الضريبة من أجل التحقيق فيها من حيث الشكل والموضوع.

2-2- اتخاذ القرار بشأن الشكاية: بعد الانتهاء من التحقيق في الشكاية من قبل المفتش المكلف بذلك وإرسال تقريره المتضمن اقتراحاته إلى الإدارة الضريبية التي كلفته بذلك والمتمثلة سواء في المدير الولائي للضرائب أو رئيس المديرية الولائية للضرائب وتوجه للجهات المختصة وهي مفتشية الضرائب بالنسبة للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والجزافي معا والمديرية الولائية للضرائب ويتبع له المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي المبسط. هناك يتم الفصل فيها بالتسوية أو الرفض حسب كل حالة، كما بالإمكان تقديم طعن عند الرفض.

المبحث الثالث: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

1. هيكل استمارة الاستبيان :

تضمنت استمارة الاستبيان 30 سؤالاً موزعاً على ثلاث محاور رئيسية من أجل الحصول على أحكام واضحة ودقيقة للعينة المختارة، وقد اعتمدنا من خلال صياغتها على شكل آراء يعبر من خلالها المستجوب عن مدى اقتناعه عن رأيه انطلاقاً من الممارسة المهنية والتجارب السابقة، وقد وزعت الأسئلة وفق المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول : يتضمن أسئلة حول واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية على مستوى دار المالية لولاية تبسة.

المحور الثاني : يتضمن آراء حول واقع عملية التحصيل الضريبي على مستوى دار المالية لولاية تبسة.

المحور الثالث : ويتضمن هذا المحور تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في المديرية الولائية للضرائب (دار المالية تبسة).

2. فرضيات الدراسة الميدانية :

- أ. تم تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية (تبسة) في إطار الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري عبر مراحل وآليات.
- ب. إن الهياكل الجديدة المستحدثة وإدخال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في الإدارة الضريبية ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.
- ج. هناك العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق السليم لمشروع رقمنة الإدارة الجبائية لولاية تبسة.

3. معايير مجتمع الدراسة :

تم تحديد مجتمع الدراسة بناءً على توفر المعايير الموالية :

أ. تم القبول من خلال إمكانية دراسة أو تدريس الاختصاص الجبائي من خلال جميع الأكاديميين المختصين في علم الاقتصاد، المحاسبة المالية والجبائية، والشعب العلمية ذات العلاقة المباشرة بالجبائية، نظرا لأنه يمكن لهؤلاء أن يكونوا ضمن أحد الطرفين سواء مسؤولي الإدارة الجبائية والمكلفين بها.

ب. المهنيين المختصين في المحاسبة والجبائية والخبراء المحاسبين وحتى خبراء الجبائية وموظفو دار المالية (تبسة) نظرا لأنهم ذوي خبرة في هذا المجال.

4. حدود الدراسة :

اهتمت هذه الدراسة أساسا بالرقمنة من خلال رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية على المديرية الولائية للضرائب (دار المالية تبسة) والجوانب النظرية المتعلقة بكيفيات وآليات الرقمنة من أجل دعم المالية العامة خاصة بعد التطور العلمي للجبائية ولتنوع أساليب التحصيل الضريبي والتحول الحاصل في التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الجبائي.

أ. **الحدود الزمنية :** مضمون النتائج المتحصل عليها مرتبطة بفترة زمنية مقترنة بزمن توزيع الاستبيان وجمع إجاباته، وتمتد هذه الفترة بين شهري مارس وأفريل من سنة إعداد المذكرة، وقد صادفت هذه الفترة مرحلة تحصيل مختلف الاستحقاقات الجبائية متمثلة في صورة رئيسية في دفع مستحقات التصريح الجبائي G12 و G50.

ب. **الحدود المكانية :** اعتمدت هذه الدراسة آراء وإجابات المهنيين في العينة من مجموع الموظفين المنتمين إلى دار المالية لولاية تبسة.

ج. **الحدود البشرية :** كما سبق قمنا بتحديد عينة الدراسة والتي تعتبر الحدود البشرية حيث استندت على الآراء والإجابات التي تصدر من المهنيين في مجال المحاسبة والجبائية، والمتحصلين على تأهيل مهني أو تكوين أكاديمي يؤهلهم لإصدار أحكامهم بخصوص الآراء المذكورة في الاستبيان موضوع الدراسة.

د. **الحدود الموضوعية :** الموضوع اهتم بدراسة أحكام بخصوص إجابات صادرة من الجانب النظري للدراسة وهي أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في ولاية تبسة.

المطلب الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

1. اختيار العينة :

عينة الدراسة اختيرت عشوائيا من غير تحديد مسبق نظرا لحرية فرد العينة في الإجابة عن الاستبيان والامتناع عنها، إلا أنه راعينا فيها التنوع بين الأكاديمي والمهني من خلال إشراك جميع العناصر المعنية والتي لها علاقة وطيدة بالمحاسبة والجبائية، حيث تم توزيع ثلاثون (30) نسخة من الاستبيان على عينة مجتمع الدراسة توزيعا مباشرا بغية الحصول على إجابات في الأجل المطلوب، ورغم هذا لاحظنا عزوف بعض أفراد العينة عن الإجابة عن الاستبيان لعدة أسباب.

بعد عملية التجميع قمنا بعملية الفرز وترقيم الاستثمارات المستلمة من أجل تحديد الاستثمارات الصالحة واستبعاد الأخرى، حيث قررنا الاعتماد على نفس عدد الاستثمارات الموزعة (30 استثمارة) لتمثيل العينة بصورة أفضل.

الجدول رقم 1_14 : عدد الاستثمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة %
مجموع الاستثمارات الموزعة	30	100 %
عدد الاستثمارات الملغاة	0	0 %
عدد الاستثمارات المعتمدة	30	100 %

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

2. دراسة وتحليل نتائج الاستبيان :

تمثل الاستثمارات المحصل عليها نسبة 100 % من مجموع الاستثمارات الموزعة، تحمل بيانات واجبة المعالجة من أجل اتخاذ قرار أو كسب معرفة والإجابة عن التساؤل المطروح على مقياس "ليكرت الخماسي" (Likert Scale)، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية (موافق جدا، موافق، متحفظ، رافض، رافض جدا) وتمثل رقميا (1،2،3،4،5) على التوالي كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم 14_2 : توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

بدائل القياس	رافض جدا	رافض	متحفظ	موافق	موافق جدا
الدرجة (الترميز)	01	02	03	04	05

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مقياس ليكرت (Likert Scale)

وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الإكسل (Excel) بغية إنشاء قاعدة بيانات وجدول يمكن الاعتماد من خلالها على تحليل النتائج. ولإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، فإنه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية : المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، حيث :

المدى : لتحديد مجالات مقياس "ليكرت الخماسي" المستخدم في استبيان الدراسة، ويحسب :

$$\text{المدى} = \text{أعلى دراجة في المقياس} - \text{أدنى درجة في المقياس} = 5 - 1 = 4$$

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على النحو التالي :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد درجات المقياس}} = \frac{5}{4} = 0.8$$

وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال انطلاقا من العدد 1.

وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي :

الجدول رقم 14_3 : توزيع درجات الموافقة والاتجاهات لمقياس ليكرت الخماسي

الاتجاه (التقييم)	درجة الموافقة	مجال المتوسط الحسابي
درجة منخفضة جدا	رافض جدا	من 01 إلى 1.80 درجة
درجة منخفضة	رافض	من 1.81 إلى 2.60 درجة
درجة متوسطة	متحفظ	من 2.61 إلى 3.40 درجة
درجة عالية	موافق	من 3.41 إلى 4.20 درجة
درجة عالية جدا	موافق جدا	من 4.21 إلى 5 درجات

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

المبحث الرابع: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

بعد عملية إدخال بيانات الاستبيان ومحتوياته إلى برنامج **Excel** نقوم بتحليل وتحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات إجابات العينة حول كل العبارات والمحاور وصولاً إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول : عرض وتحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة

ترتب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين العبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

الفرع الأول : عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الأول (واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة)

1- عرض الاتجاهات

الجدول الموالي يبين اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الأول " واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة ".

الجدول رقم 14_4 : اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الأول " واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة "

العبارة	رافض جدا		رافض		متحفظ		موافق		موافق جدا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار					
01	0	0	0	0	23	7	40	12	37	11	4.03	0.95	موافق
02	0	0	7	2	30	9	40	12	23	7	3.74	0.93	موافق
03	0	0	7	2	27	8	50	15	17	5	3.73	0.82	موافق
04	0	0	7	2	37	11	40	12	17	5	3.68	0.83	موافق
05	0	0	7	2	43	13	40	12	10	3	3.58	0.81	موافق
06	0	0	10	3	43	13	37	11	10	3	3.55	0.93	موافق
07	0	0	7	2	37	11	47	14	10	3	3.71	0.97	موافق
08	0	0	10	3	33	10	43	13	13	4	3.74	1.15	موافق
09	7	2	3	1	57	17	23	7	10	3	3.40	1.39	متحفظ
10	3	1	17	5	27	8	43	13	10	3	3.61	1.54	موافق

المصدر : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 05

2- تحليل إجابات العينة

العبارة رقم 01 : " تم تطبيق عصنة الإدارة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب (تبسة) في إطار إصلاحات مست النظام الضريبي الجزائري" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.95 مما دل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية، أي أنه في إطار إصلاحات النظام الضريبي الجزائري تم تطبيق عصنة الإدارة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب (تبسة).

العبارة رقم 02 : " يتم استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة بشكل فعال" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وانحراف معياري 0.93، حيث يشير المتوسط الحسابي إلى أن اتجاهات

أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم رقم 02 أي أنه يتم استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة وبشكل فعال.

العبارة رقم 03 : " يتم استخدام نظام المعلومات الجبائي (sap) كأحد أساليب الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية لولاية تبسة" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وانحراف معياري 0.82، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 03 أي أنه يتم استخدام نظام المعلومات الجبائي (sap) كأحد أساليب الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية لولاية تبسة.

العبارة رقم 04 : " يتم الاعتماد نظام المعلومات الجبائي (jibayatic) كأحد أساليب رقمنة الإجراءات الجبائية وإدخال اللامادية في كل العمليات الجبائية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.68 وانحراف معياري 0.83، واتجاه أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 04.

العبارة رقم 05 : " يقوم المكلف بالضريبة باعتماد نظام التصريح عن بعد" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.58 وانحراف معياري 0.81، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن المكلف بالضريبة يقوم باعتماد نظام التصريح عن بعد

العبارة رقم 06 : " يقوم المكلف بالضريبة باعتماد نظام الدفع عن بعد" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.55 وانحراف معياري 0.93، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة رقم 06.

العبارة رقم 07 : " يقوم المكلف بالضريبة بالدفع الالكتروني لالتزاماته الضريبية بعد الولوج إلى حسابه الجبائي والاطلاع عليه" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري 0.97، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون أيضا بدرجة عالية على هذه العبارة.

العبارة رقم 08 : " يقوم المكلفون بالضريبة باستخدام الانترنت للحصول على المستخرج الضريبي الالكتروني الخاص بهم" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وانحراف معياري 1.15، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية حيث ترى عينة الدراسة بأن المكلفون بالضريبة يقومون باستخدام الانترنت للحصول على المستخرج الضريبي الالكتروني الخاص بهم

العبارة رقم 09 : " يقوم المكلف بالضريبة بطلب الشهادات الجبائية وتقديم الطعون عبر الانترنت" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.40 وانحراف معياري 1.39، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن المكلف بالضريبة يقوم بطلب الشهادات الجبائية وتقديم الطعون عبر الانترنت.

العبارة رقم 10 : " يتم التحكم بشكل أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي تتوفر عليها باستخدام نظام المعلومات الجبائي" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.61 وانحراف معياري 1.54، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية أي أن يتم التحكم بشكل أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي تتوفر عليها باستخدام نظام معلومات جبائي يساهم في فعالية سير مهام الإدارة الجبائية.

3- مناقشة نتائج اتجاه أفراد العينة للمحور الأول

يتبين من خلال الجدول رقم 4_14 وجود اتجاهات متباينة نحو مختلف عبارات المحور الأول، حيث تم تسجيل اتجاه نحو الموافقة بمتوسط حسابي محصور بين 4.03 و3.55 على مستوى جميع العبارات بشكل تقريبي والتي تنص على أنه يتم استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة بشكل فعال وذلك في ظل الإصلاحات التي مست القطاع الجبائي في الجزائر خاصة وفي ولاية تبسة خاصة، حيث يتجسد ذلك في استخدام نظام المعلومات الجبائي SAP وكذلك نظام JIBAYATIC في معظم العمليات الجبائية، منها اعتماد نظام التصريح والدفع عند بعد من جهة وتسهيل مهام الإدارة الجبائية من جهة أخرى، هذا وقد تم تسجيل اتجاه نحو التحفظ بمتوسط حسابي 3.40 والتي تنص على قيام المكلف بالضريبة بطلب الشهادات والوثائق الجبائية (السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، وغيرها من الوثائق) وتقديم مختلف الطعون عبر شبكات الانترنت.

وعليه يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يولون أهمية كبيرة لموضوع رقمنة الإدارة الجبائية، وذلك لما لديها من إيجابيات من شأنها تسهيل سير مهام الإدارة الجبائية.

الفرع الثاني : عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثاني

1- عرض الاتجاهات

الجدول رقم 14_5 : اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثاني " واقع عملية التحصيل الضريبي في ولاية تبسة"

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق جدا		موافق		متحفظ		رافض		رافض جدا		العبارات
			النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	
موافق	0.98	3.81	27	8	40	12	30	9	3	1	0	0	01
موافق	0.76	3.77	10	3	70	21	13	4	7	2	0	0	02
موافق	0.73	4.16	33	10	57	17	7	2	3	1	0	0	03
موافق	0.60	4.10	23	7	63	19	13	4	0	0	0	0	04
موافق	0.89	3.94	27	8	43	13	23	7	7	2	0	0	05
موافق	0.75	4.03	13	4	77	23	3	1	7	2	0	0	06
موافق	1.04	3.84	20	6	40	12	33	10	7	2	0	0	07
موافق	1.20	3.77	17	5	43	13	27	8	13	4	0	0	08
متحفظ	1.33	3.35	0	0	37	11	50	15	7	2	7	2	09
موافق	1.36	3.77	3	1	60	18	27	8	10	3	0	0	10

المصدر : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 09

2- تحليل إجابات العينة

العبارة رقم 01 : " تقوم المديرية الولائية للضرائب بولاية تبسة باعداد برامج تكوينية لموظفيها بهدف تطوير قدراتهم على التحصيل الضريبي " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.98 مما دل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية، أي أن

المديرية الولائية للضرائب بولاية تبسة تقوم بإعداد برامج تكوينية لموظفيها بهدف تطوير وتحسين قدراتهم على أداء مهام التحصيل الضريبي.

العبارة رقم 02 : " تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال مواكبة التطورات الحديثة في مجال التحصيل الضريبي " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.77 وانحراف معياري 0.76، حيث يشير المتوسط الحسابي إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون في إجاباتهم رقم 02 بدرجة عالية أي أن مواكبة التطورات الحديثة في مجال التحصيل الضريبي تساهم في تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة.

العبارة رقم 03 : " إن النقص في الكفاءات والإمكانيات المادية والبشرية قد يؤثر سلبا على مهام الإدارة الجبائية وبالتالي إعاقة مشروع الرقمنة " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 4.16 وانحراف معياري 0.73، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 03 أي أن النقص في الكفاءات والإمكانيات المادية والبشرية قد يؤثر سلبا على مهام الإدارة الجبائية وبالتالي إعاقة مشروع الرقمنة.

العبارة رقم 04 : " تنطلق فكرة فرض الضرائب من وجود مصلحة عامة واحدة وعلى الجميع المشاركة في تحمل أعبائها وفق ما نص عليه القانون " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 4.10 وانحراف معياري 0.60، واتجاه أفراد العينة موافقون في إجاباتهم على العبارة 04 بدرجة عالية.

العبارة رقم 05 : " إن عدم التنسيق والاتصال الفعال بين الإدارة الجبائية ومختلف هيئاتها يؤثر سلبا على توفير معلومات تتعلق بكشوف المداخل غير مصرح بها " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.94 وانحراف معياري 0.89، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن عدم التنسيق والاتصال الفعال بين الإدارة الجبائية ومختلف هيئاتها قد يؤثر سلبا على توفير معلومات تتعلق بكشوف المداخل غير مصرح بها

العبارة رقم 06 : " إن عدم التحديث المستمر للملفات بشكل دوري من شأنه عرقلة عملية الوصول إلى قاعدة بيانات المكلفين بالضريبة وبالتالي صعوبة عملية التحصيل الضريبي " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.75، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة رقم 06.

العبارة رقم 07 : " اعتقاد المكلفين بالضريبة أن الضريبة لا تساهم على نحو كبير في تغطية احتياجات الدولة من شأنه تقليل الالتزامات الضريبية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي قدره 3.84 وانحراف معياري 1.04، وان قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية أيضا على هذه العبارة.

العبارة رقم 08 : " إن عدم تفعيل خدمة الإرسال والدفع الإلكتروني للتصريحات الجبائية يسهل من عملية التهرب الضريبي" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.77 وانحراف معياري 1.20، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية.

العبارة رقم 09 : " تقوم المديرية الولائية للضرائب بنشاطات إعلامية لنشر الوعي الضريبي " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.35 وانحراف معياري 1.33، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة متحفظون بدرجة متوسطة في إجاباتهم على هذه العبارة.

العبارة رقم 10 : " إن ملائمة طبيعة الوسائل المستخدمة في التوعية لها أثر على نشر التوعية الضريبية " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.77 وانحراف معياري 1.36 مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية أي أن ملائمة طبيعة الوسائل المستخدمة في التوعية لها أثر ايجابي على نشر التوعية الضريبية.

3- مناقشة نتائج اتجاه أفراد العينة للمحور الثاني

يتبين من خلال الجدول رقم 5_14 وجود اتجاهات متباينة نحو مختلف عبارات المحور الثاني مقسمة بين الموافقة والتحفظ، حيث تم تسجيل اتجاه نحو الموافقة في العبارات من رقم 01 إلى غاية رقم 10 باستثناء العبارة رقم 9، وذلك بمتوسط حسابي محصور بين 4.10 و 3.77، والتي تبين أن واقع عملية التحصيل الضريبي على مستوى المديرية الولائية للضرائب (تبسة) مقبول بدرجة جيدة وذلك باعتبار الضريبة مصدرا رئيسيا لتمويل الخزينة العمومية ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

في المقابل تم تسجيل اتجاه نحو التحفظ على مستوى العبارة رقم 09 بمتوسط حسابي قدر ب 3.35، والتي بدورها توضح لنا بأن المديرية الولائية للضرائب تقوم بنشاطات إعلامية لنشر الوعي الضريبي.

وعليه يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يركزون على أهمية التحصيل الضريبي ودورها الفعال في تزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة لتحقيق التنمية في شتى المجالات.

الفرع الثالث : عرض وتحليل اتجاهات إجابات المحور الثالث

1- عرض الاتجاهات

الجدول رقم 14_6 : اتجاهات إجابات عينة الدراسة للمحور الثالث " تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في ولاية تبسة"

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق جدا		موافق		متحفظ		رافض		رافض جدا		العبارات
			النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	
موافق	0.83	3.81	17	5	57	17	27	8	0	0	0	0	01
موافق	0.55	3.97	10	3	83	25	7	2	0	0	0	0	02
موافق	0.81	3.87	23	7	47	14	27	8	3	1	0	0	03
موافق	0.87	3.81	20	6	50	15	20	6	10	3	0	0	04
موافق	0.70	3.68	10	3	43	13	47	14	0	0	0	0	05
موافق	0.80	3.97	13	4	70	21	10	3	7	2	0	0	06
موافق	1	3.74	17	5	33	10	47	14	3	1	0	0	07
موافق	1.14	3.90	20	6	43	13	30	9	7	2	0	0	08
موافق	1.34	3.81	13	4	50	15	27	8	7	2	3	1	09
موافق	1.29	4.01	10	3	63	19	23	7	3	1	0	0	10

المصدر : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 09

2- تحليل إجابات العينة

العبارة رقم 01 : "تساهم الرقمنة في تزويد المكلف بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية" حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.83 مما دل على اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية، أي أن الرقمنة تساهم بشكل مباشر في تزويد المكلف بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.

العبارة رقم 02 : " يساهم إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية في ضبط أكبر عدد ممكن من المكلفين بالضريبة " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.97 وانحراف معياري 0.55، حيث يشير المتوسط الحسابي إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون في إجاباتهم رقم 02 بدرجة عالية أي أن إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية يساهم في ضبط أكبر عدد ممكن من المكلفين بالضريبة

العبارة رقم 03 : " يساهم استخدام نظام المعلومات الجبائي (sap) في المعالجة الآلية لكل المعطيات الخاصة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.87 وانحراف معياري 0.81، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة 03 أي أن استخدام نظام المعلومات الجبائي (sap) يساهم في المعالجة الآلية لكل المعطيات الخاصة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

العبارة رقم 04 : " يساهم تفعيل نظام التصريحات عن بعد في تسهيل عمليات الدفع الضريبة في آجالها " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.81 وانحراف معياري 0.87، واتجاه أفراد العينة موافقون في إجاباتهم على العبارة 04 بدرجة عالية.

العبارة رقم 05 : " يؤدي استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة إلى محاربة الاقتصاد الموازي ومكافحة كل مظاهر الغش " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.68 وانحراف معياري 0.70، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة أي أن استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة يؤدي إلى محاربة الاقتصاد الموازي ومكافحة كل مظاهر الغش والفساد.

العبارة رقم 06 : " يؤدي استخدام الرقمنة في التحكم في الموارد الجبائية " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 0.80، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية في إجاباتهم على العبارة رقم 06.

العبارة رقم 07 : " تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في نزع صفة المادية في كل الإجراءات الجبائية " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي قدره 3.74 وانحراف معياري 1.01، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة عالية أيضا على هذه العبارة.

العبارة رقم 08 : " يساهم إدخال الرقمنة في الإدارة الجبائية في نزع صفة المادية في تسيير الملفات الجبائية بكل مراحلها " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.90 وانحراف معياري 1.14، مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية.

العبارة رقم 09 : " تساهم رقمنة الإدارة الجبائية بصورة مباشرة بالقضاء على مظاهر الفساد المالي " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 3.81 وانحراف معياري 1.34، وأن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون أيضا بدرجة عالية في إجاباتهم على هذه العبارة.

العبارة رقم 10 : " يساهم الاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع المكلفين بالضريبة بتوفير معطيات جبائية تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية " حيث ظهرت إجابات الأفراد بمتوسط حسابي بلغ 4.01 وانحراف معياري 1.29 مما دل على أن اتجاه آراء أفراد العينة حول هذه العبارة بالموافقة بدرجة عالية أي أن الاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع المكلفين بالضريبة يساهم بتوفير معطيات جبائية تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

3- مناقشة نتائج اتجاه أفراد العينة للمحور الثالث

يتبين من خلال الجدول رقم 6_14 وجود اتجاهات متباينة نحو مختلف عبارات المحور الثالث متوجهة بصورة عالية نحو الموافقة ، حيث تم تسجيل هذا الاتجاه في جميع العبارات من رقم 01 إلى غاية رقم 10، وذلك بمتوسط حسابي محصور بين 3.68 و 4.01، والتي تبين قوة وفعالية الرقمنة ودوره الفعال في سير مهام الإدارة الجبائية ولاسيما زيادة الحصيلة الضريبية.

وعليه يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يركزون على أهمية ادراج الرقمنة في الإدارة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة، وذلك لما لها من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي.

المطلب الثاني : اختبار فرضيات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب وبناء على النتائج السابقة المتوصل إليها اختبار الفرضيات المشار إليها في المبحث الأول المتعلق بالأدوات والإجراءات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

اختبار الفرضية الأولى : والتي تنص على " تم تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية (تبسة) في إطار الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري عبر مراحل وآليات "، تم إثباتها من خلال النتائج المتوصل إليها من المحور الأول للاستبيان المتعلق ب "واقع الرقمنة في الادارة الجبائية لولاية تبسة" الذي يبين لنا فعالية وكفاءة الرقمنة على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة، حيث يمكن القول بأنها مقبولة بصورة قوية ويمكن الاعتماد عليها للقيام بمختلف مهام وعمليات الإدارة الجبائية.

اختبار الفرضية الثانية : والتي تنص على " إن الأنظمة الجبائية المستحدثة والمطبقة تعطي صورة لفاعلية تأسيس وتحصيل الضرائب "، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الاستبيان للمحور الثاني المتعلق ب "واقع عملية التحصيل الضريبي في ولاية تبسة" حيث تبين لنا أن مديرية الضرائب لولاية تبسة تركز في عملية التحصيل الضريبي بصورة كبيرة على الرقمنة وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال كما تشير أيضا بأهمية إدراج هذه التقنيات في عملية التحصيل الضريبي، كما تجدر الإشارة إلى الأخذ بعين الاعتبار إلى مختلف العقبات والصعوبات التي تحد من التطبيق السليم لمشروع عصنة الإدارة الجبائية.

اختبار الفرضية الثالثة : والتي تنص على " إن الهياكل الجديدة المستحدثة وإدخال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في الإدارة الجبائية ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بالرغم من المعوقات التي تحد من التطبيق السليم لمشروع رقمنة الإدارة الجبائية في ولاية تبسة"، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الاستبيان للمحور الثالث المتعلق ب " تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في ولاية تبسة " حيث تبين لنا العلاقة القوية التي تربط بين رقمنة الإدارة الجبائية من جهة وزيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى.

خلاصة الفصل

اعتمادا على نتائج الدراسة المستخلصة من آراء الموظفين على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة، فإن قطاع الضرائب يولي أهمية كبيرة للرقمنة كونها دعامة أساسية لترقية بالقطاع والنهوض به حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الجبائية، من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي، عن طريق استخدام الأنظمة الالكترونية في العمل الضريبي.

وحسب آراء العينة، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة، حيث تمكنا من تسهيل الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات، وتضمن سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي، وتحقق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال، وهذا بتوفر عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة، وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أن تطبيق الرقمنة له انعكاس كبير على تحسين الإيرادات الجبائية، رغم محدودية تطبيقها في المؤسسات الضريبية.

الخاتمة

العامّة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي يمكن القول بأن الرقمنة كأسلوب حديث، يهدف إلى تطوير وترقية الإدارة، أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل وتبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب، بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة أخرى، وبشكل عام النهوض بهذا القطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد المتزينة العمومية بالموارد الضرورية وهنا ماشيا مع متطلبات العصرنة والتحولت المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه تبني الرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين الحصيلة الضريبية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والتحصيل الضريبي كهدف أساسي لماء وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة والتطرق إلى آليات التحصيل الضريبي على مستوى المديرية، واعتمدنا كذلك في هذه الدراسة على استمارة استبيان لدراسة واقع التحصيل الضريبي في ظل تبني الرقمنة على مستوى الادارة الجبائية.

مكنت هذه الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

- تم تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية (تبسة) في إطار الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري عبر مراحل وآليات، والذي يبين لنا فعالية وكفاءة الرقمنة على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة، حيث يمكن القول بأنها مقبولة بصورة قوية ويمكن الاعتماد عليها للقيام بمختلف مهام وعمليات الإدارة الجبائية (هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)

- إن الأنظمة الجبائية المستحدثة والمطبقة تعطي صورة لفاعلية تأسيس وتحصيل الضرائب، حيث تبين لنا أن مديرية الضرائب لولاية تبسة تركز في عملية التحصيل الضريبي بصورة كبيرة على الرقمنة وإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال كما تشير أيضا بأهمية إدراج هذه التقنيات في عملية التحصيل الضريبي، كما تجدر الإشارة إلى الأخذ بعين الاعتبار إلى مختلف العقبات والصعوبات التي تحد من التطبيق السليم لمشروع عصرنة الإدارة الجبائية (هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)

- إن الهياكل الجديدة المستحدثة وإدخال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في الإدارة الجبائية ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بالرغم من المعوقات التي تحد من التطبيق السليم لمشروع رقمنة الإدارة الجبائية في

- ولاية تبسة، حيث تبين لنا العلاقة القوية التي تربط بين رقمنة الإدارة الجبائية من جهة وزيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى (هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)
- سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي ساعدت على تسهيل التعاملات بين الطرفين للوصول إلى الأهداف بسرعة؛
- تولي الحكومات أهمية بالغة لرقمنة الإدارة الجبائية كونها آلية فعالة لجمع الأموال وإنفاقها؛
- تعتمد الدولة على الضرائب كأهم مصدر للإيرادات العامة لتحقيق أهدافها السياسية والمالية؛
- تحد الرقمنة بشكل كبير من الغش والتهرب الضريبي؛
- تساعد التصريح الإلكتروني على توفير الجهد والوقت وتخفيض التكاليف، وبالتالي التقليل من معاناة المكلفين؛
- تساعد الرقمنة على معالجة المزيد المعلومات المتعلقة بأنشطة المكلفين بالضريبة؛
- سهولة وبساطة استخدام رقمنة النظام الجبائي سهلت في التعاملات بين الطرفين للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

التوصيات

- بناء على ما تقدم من نتائج، يمكن صياغة الاقتراحات التالية:
- ضرورة الاهتمام أكثر برقمنة النظام الجبائي وتوجيهها لجو مسارها الصحيح؛
- يجب توفير كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي وذلك من أجل العمل على مستوى كفى أكبر والوصول إلى الأهداف بشكل أسرع؛
- الاقتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة، وإسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- تفعيل وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تفعيل الأمن القانوني الذي يمنع اختراق البيانات المتعلقة بالإدارة الضريبية، ووضع نظام غارية جميع أشكال الجريمة الإلكترونية؛

- توسيع نظام التصريح الإلكتروني ليشمل جميع فئات وأصناف المكلفين بالضريبة؛
- إدخال تقنيات خدماتية جديدة لدافعي الضرائب كتقنية الخدمة الذاتية عبر الإنترنت؛
- لا بد أن يخضع أي نشاط تجاري أو خدماتي بالضريبة حتى لو كانت عبر الإنترنت من خلال التسجيل لدى مصالح الضرائب، لتجنب الوقوع في تهرب ضريبي؛
- تعزيز الثقة لمواطن ونشر ثقافة استخدام الإنترنت لتسهيل الحياة اليومية للمواطن بشكل عام.

الآفاق

- في سياق هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع التي يمكن البحث فيها كالاتي:
- واقع وآفاق الإدارة الإلكترونية الضريبية في الجزائر؛
 - مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي؛
 - دور التحقيقات الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي؛
 - دراسة فعالية رقمنة الإدارة الجبائية في تحديد نسبة نزاهة التصريحات.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 - المراجع باللغة العربية

1-1. الكتب

- 1- حسين محمد احمد عبد الباسط، التطبيقات والأساليب الناجحة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا، مجلة التعليم بالانترنت، جمعية التنمية التكنولوجية البشرية، العدد الخامس، القاهرة، مصر، مارس 2005.
- 2- عامر إبراهيم قندلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
- 3- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مطبوعات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999.
- 4- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1989.
- 5- أوشان أحمد، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

1-2. النصوص التشريعية والتنظيمية

- 1- رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة شهرية، العدد رقم 73/2014.
- 2- رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، نشرة شهرية، العدد رقم 81/2014.
- 3- المواد 110-121-123-124-129-378-16 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- 4- التقارير السنوية لمجلس المحاسبة للسنوات 2014-2018
- 5- قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المواد 60-65-66-74-75.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 23/02/1991، المتضمن المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها.

1-3. المجلات

- 1- قويدر محمد الطيب، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

2- مجلة صندوق النقد العربي، تقرير نافذة على طريق الإصلاح: الإصلاحات الضريبية في الدول العربية، العدد 03، 2020، ص10

3- عماري سمير، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص28 - ص29.

4- مصباح حراق، تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال إصلاح وعصنة الإدارة الضريبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2021، ص159.

1- 4. المذكرات والأطروحات

1- نوفيل حديد، تكنولوجيا الإنترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

2- بختي إبراهيم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التعليم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

3- بوزيان فيصل، رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت.

4- بن سعدي الياس، مدى مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في فعالية التحقيق الجبائي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

5- بوغاسي كريمة، مذكرة مراقبة و متابعة عملية التحصيل الضريبي، جامعة الجزائر، 2002.

6- أحمد بلحاج، مذكر التحصيل الضريبي في الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، 2002.

7- مسيلي بلال، دور الرقابة الإدارية في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محند أولحاج، البويرة، 2019.

8- علي شاكرا، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، (مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية)، جامعة القاديسية، العراق، المجلد 07، العدد 04، 2017.

9- إبراهيم ناصر جودا، "التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي"، جامعة الزرقاء، الأردن، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 11 ديسمبر 2016.

10- مروة زحاف، "دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي" - تجارب دولية رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

11- دراسة محمد بودالي، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر" - الإدارة الجبائية نموذجا - ، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، العدد 8 ، جوان 2016.

11- ميلودة حمدو، "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي"، دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021/2022

I-5. المراجع الإلكترونية

1- موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>

II. المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Abdelkader RACHEDI, L'impact des TIC sur l'entreprise, mémoire majister, Université de Saida, 2017, p26
- 2- Cours de fiscalité, école national des impôts, el koliaa, 2000, p18 -19.
- 3- Emmanouil Kitsios, João Jalles, Genevieve Verdier "Tax Evasion from Cross-Border Fraud", Does Digital ization Make a Difference?, Monetary International, November 2020.

الملاحق

الملحق رقم 02: نموذج التصريح الجبائي G12

Série C n° 9

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA

نظام الضريبة الجزائية الوحيدة
REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE

المادة 2 من قانون الضريبة 2007 والمادة 282 مكرر من ل. عن ورسوم المملكة
Article 2 de la LF 2007 et article 282 bis du CIDTA

إشعار بالتبليغ النهائي
AVIS DE NOTIFICATION DEFINITIVE

رقم N°.....

وزارة المالية
مديرية الضرائب العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

رقم التعريف الجبائي :
Numéro d'Identification Fiscale (NIF)
رقم المادة : N° d'Article
رمز المهنة : Code activité

Avis d'évaluation N° : رقم
موصى عليه مع وصل استلام)
Envoi recommandé avec A.R.
الفترة : Période

السيد (ة) :
النشاط :
العنوان :

تبعاً للإخطار بالتقييم المرسل إليكم بتاريخ و بعد (1) :
Au vu de l'avis d'évaluation qui vous a été envoyé en date du et après (1) :

1. دراسة الملاحظات التي أهديتوها .
2. وصول الرد خارج الأجل .
3. عدم الرد .

بشرفتي أن أرسل إليكم الأسس الضريبية التي تم اعتمادها نهائياً والمتعلقة بالضريبة الجزائية الوحيدة المستحقة على النشاط المذكور أعلاه و الخاصة بالفترة من إلى

J'ai l'honneur de vous communiquer les bases d'imposition arrêtées et relatives à l'impôt forfaitaire unique dû au titre de l'activité sus mentionnée pour la période allant du au

مبلغ الأجل الثلاثي Montant de l'échéance trimestrielle	مبلغ الضريبة للسديد Montant de l'impôt à payer (2)	معدل الضريبة Taux IFU	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'Affaires imposable	الفترة Période
27500	110000	5 % 12 %	2200000	2013
27500	110000	5 % 12 %	2200000	2014
		مبلغ الحد الأدنى المستحق (2) Minimum d'imposition dû (2)		
		Année 20.... السنة		
		Année 20.... السنة		

رئيس المفتشية
Le chef d'inspection

نسخة موجهة للمكلف بالضريبة
Exemplaire destiné au contribuable

(1) Payez les montants dus.
(2) Le montant de l'impôt dû par les personnes physiques soumises au régime de l'impôt forfaitaire unique ne peut être inférieur pour chaque exercice et quel que soit le chiffre d'affaires réalisé, à 5000 DA (article 365 bis du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées).

ENAG - ULC - Algérie (2010)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب (تبسة)

الملحق رقم 03: نموذج التصريح الجبائي G1

Série G n° 12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

رقم التعريف الجبائي
Numéro d'Identification Fiscale (NIF)

رقم التعريف الوطني:
Numéro d'Identification National (NIN)

رقم المادة:
N° d'article

رقم السجل التجاري:
N° du registre de commerce

رقم بطاقة الحرفي
N° de la carte d'artisan

التصريح برقم الأعمال
(نظام الضريبة الجزائية الوحيدة)

**DECLARATION
DU CHIFFRE D'AFFAIRES**

(REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE
UNIQUE)

الفترة من: _____ إلى: _____
Période du _____ au _____

يعد قبل 1 فيفري من سنة التكاليف بالضريبة
A renvoyer avant le 1^{er} Février de
l'année d'imposition

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

مديرية الضرائب لولاية
DIRECTION DES IMPOTS DE
WILAYA de _____

مفتشية
فبضطة
بلدية
INSPECTION
RECETTE
COMMUNE

تاريخ وختم المصلحة
date et cachet du service

اللقب: _____ : الاسم - NOM: _____
Prénoms: _____

اسم الشركة: _____
Raison sociale: _____

طبيعة النشاط: _____
Nature de l'activité: _____

عنوان المحل أو المؤسسة: _____
Adresse de l'établissement ou de l'entreprise: _____

- إلى 1 جتفي: _____
- au 1^{er} Janvier 20 _____

- إلى 1 جتفي: _____
- au 1^{er} Janvier 20 _____

عنوان إقامة المصروح: _____
Adresse du domicile de l'exploitant: _____

أنكر العنوان القديم أيضا، في حالة تغيير العنوان خلال السنة.
En cas de changement d'adresse en cours d'année, mentionner également l'ancienne adresse.

رقم الحساب الجاري البنكي أو البريدي: _____
N° CCB ou du CCP: _____

رقم الهاتف: _____
N° d'appel téléphonique: _____

إسم وعنوان المحاسب (في حالة وجوده): _____
Nom et adresse du Comptable (le cas échéant): _____

يرجى ملئ الفراغات المبينة أسفله، إذا كنتم تمارسون نشاطا آخر. (في حالة تعدد النشاطات، أرفقوا جدولاً مفصلاً بالشكل المطلوب):
Si vous avez une autre activité, veuillez renseigner les champs ci-après indiqués (En cas de multiplicité d'activités joindre un état dûment renseigné):

اسم الشركة: _____
Raison sociale: _____

طبيعة النشاط: _____
Nature de l'activité: _____

عنوان المحل أو المؤسسة: _____
Adresse de l'établissement ou de l'entreprise: _____

نظرا لأهمية هذا التصريح الذي ينبغي أن يكون قاعدة لتثبيت الضريبة الجزائية الوحيدة - برضى المكلفون بالضريبة بتقديم المطبوعات المطلوبة بدقة وإعادة هذه المطبوعة في الأجل المحدد.
Compte tenu de l'importance de cette déclaration qui doit servir de base à la fixation de l'impôt forfaitaire unique, il est recommandé au contribuable de fournir les renseignements demandés avec précision et de renvoyer le présent imprimé dans les délais prescrits.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب (تبسة)

الملحق رقم 04: استمارة الاستبيان



جامعة العربي التبسي _تبسة_



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

استمارة دراسة حول :

رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي

_ دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب (تبسة) _

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة الميدانية التي نقوم بإعدادها استكمالاً لنيل شهادة ماستر أكاديمي LMD وذلك بدراسة ميدانية للمديرية الولائية للضرائب (تبسة)،

مع العلم أن الغرض من هذه الاستمارة هو معرفة دور رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي على مستوى المديرية الولائية للضرائب (تبسة)،

نجاحنا مرتبط بمدى تعاونكم معنا من خلال تفضلكم الاطلاع على هذه الاستمارة والإجابة عليها بكل دقة علماً بأن جميع إجاباتكم ستكون موضع اهتمام وسرية.

السنة الجامعية :

2023/2022

من إعداد الطلبة :

* دبايلية فارس

* محرز عادل

المحور الأول : واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة

أشر على الإجابة التي تراها مناسبة لك

الإجابة					العبارة
موافق جدا	موافق	متحفظ	رافض	رافض جدا	
					1. تم تطبيق عصرنة الإدارة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب (تبسة) في إطار إصلاحات مست النظام الضريبي الجزائري.
					2. يتم استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة بشكل فعال.
					3. يتم استخدام نظام المعلومات الجبائي (sap) كأحد أساليب الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية لولاية تبسة.
					4. يتم الاعتماد نظام المعلومات الجبائي (jibayatic) كأحد أساليب رقمنة الإجراءات الجبائية وإدخال اللامادية في كل العمليات الجبائية.
					5. يقوم المكلف بالضريبة باعتماد نظام التصريح عن بعد.
					6. يقوم المكلف بالضريبة باعتماد نظام الدفع عن بعد.
					7. يقوم المكلف بالضريبة بالدفع الالكتروني لالتزاماته الضريبية بعد الولوج إلى حسابه الجبائي والإطلاع عليه.
					8. يقوم المكلفون بالضريبة باستخدام الانترنت للحصول على المستخرج الضريبي الالكتروني الخاص بهم.
					9. يقوم المكلف بالضريبة بطلب الشهادات الجبائية وتقديم الطعون عبر الانترنت.
					10. يتم التحكم بشكل أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي تتوفر عليها باستخدام نظام المعلومات الجبائي.

المحور الثاني : واقع عملية التحصيل الضريبي في ولاية تبسة

أشر على الإجابة التي تراها مناسبة لك

الإجابة					العبرة
موافق جدا	موافق	متحفظ	رافض	رافض جدا	
					1. تقوم المديرية الولائية للضرائب بولاية تبسة بإعداد برامج تكوينية لموظفيها بهدف تطوير قدراتهم على التحصيل الضريبي.
					2. تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال مواكبة التطورات الحديثة في مجال التحصيل الضريبي.
					3. إن النقص في الكفاءات والإمكانيات المادية والبشرية قد يؤثر سلبا على مهام الإدارة الجبائية وبالتالي إعاقة مشروع الرقمنة.
					4. تنطلق فكرة فرض الضرائب من وجود مصلحة عامة واحدة وعلى الجميع المشاركة في تحمل أعبائها وفق ما نص عليه القانون.
					5. إن عدم التنسيق والاتصال الفعال بين الإدارة الجبائية ومختلف هيئاتها يؤثر سلبا على توفر معلومات تتعلق بكشوف المداخل الغير مصرح بها.
					6. إن عدم التحديث المستمر للملفات بشكل دوري من شأنه عرقلة عملية الوصول إلى قاعدة بيانات المكلفين بالضريبة وبالتالي صعوبة عملية التحصيل الضريبي.
					7. اعتقاد المكلفين بالضريبة أن الضريبة لا تساهم على نحو كبير في تغطية احتياجات الدولة من شأنه تقليل الالتزامات الضريبية.
					8. إن عدم تفعيل خدمة الإرسال والدفع الإلكتروني للتصريحات الجبائية يسهل من عملية التهرب الضريبي.
					9. تقوم المديرية الولائية للضرائب بنشاطات اعلامية لنشر الوعي الضريبي.
					10. ملائمة طبيعة الوسائل المستخدمة في التوعية لها أثر على نشر التوعية الضريبية.

المحور الثالث : تأثير رقمنة الادارة الجبائية على التحصيل الضريبي في ولاية تبسة

أشر على الإجابة التي تراها مناسبة لك

الإجابة					العبرة
موافق جدا	موافق	متحفظ	رافض	رافض جدا	
					1. تساهم الرقمنة في تزويد المكلف بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
					2. يساهم إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية في ضبط أكبر عدد ممكن من المكلفين بالضريبة.
					3. يساهم استخدام نظام المعلومات الجبائي (sap) في المعالجة الآلية لكل المعطيات الخاصة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.
					4. يساهم تفعيل نظام التصريحات عن بعد في تسهيل عمليات الدفع الضريبة في آجالها.
					5. يؤدي استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تبسة إلى محاربة الاقتصاد الموازي ومكافحة كل مظاهر الغش.
					6. يؤدي استخدام الرقمنة في التحكم في الموارد الجبائية.
					7. تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في نزع صفة المادية في كل الإجراءات الجبائية.
					8. يساهم إدخال الرقمنة في الإدارة الجبائية في نزع صفة المادية في تسيير الملفات الجبائية بكل مراحلها.
					9. تساهم رقمنة الإدارة الجبائية بصورة مباشرة بالقضاء على مظاهر الفساد المالي.
					10. يساهم الاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع المكلفين بالضريبة بتوفير معطيات جبائية تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

المصدر: من إعداد الطلبة

الملاحق رقم 05: مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الأول

المحور الأول: واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية تيسة										
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	تسلسل السؤال
3	3	3	3	3	4	4	2	3	4	1
5	4	5	2	2	3	3	4	3	4	2
3	3	4	3	3	3	4	3	3	3	3
3	3	4	4	3	3	4	3	5	5	4
4	3	3	3	4	4	4	4	4	5	5
4	4	4	4	4	4	5	5	5	5	6
4	3	3	3	3	3	4	3	3	4	7
3	3	4	3	3	3	4	3	3	4	8
4	3	3	4	4	4	5	4	4	5	9
4	3	3	3	3	4	5	4	5	5	10
4	3	3	3	3	3	4	4	5	5	11
4	3	2	3	2	2	4	5	4	4	12
2	3	2	4	3	3	4	4	2	3	13
2	3	5	5	5	5	3	4	4	3	14
4	3	4	4	3	4	5	5	4	5	15
5	5	3	5	5	5	5	3	5	5	16
2	1	4	2	2	2	4	2	2	4	17
4	3	3	4	4	5	3	4	4	3	18
2	2	5	3	3	3	3	4	5	5	19
4	4	3	4	3	3	3	4	3	3	20
5	3	4	3	4	4	4	4	4	4	21
4	4	4	4	3	3	3	3	4	4	22
1	4	4	4	4	3	3	4	3	5	23
3	5	4	4	5	4	2	3	4	4	24
3	4	3	4	4	4	3	3	3	3	25
2	5	5	4	3	4	3	4	5	4	26
3	1	4	3	4	4	2	4	4	3	27
3	3	4	5	4	3	3	5	3	4	28
4	3	4	4	4	4	3	4	4	5	29
4	4	2	4	4	3	4	5	4	4	30
3	3	4	3	3	3	5	5	7	11	العدد
0,10	0,10	0,13	0,10	0,10	0,10	0,17	0,17	0,23	0,37	النسبة
13	7	13	14	11	12	12	15	12	12	العدد
0,43	0,23	0,43	0,47	0,37	0,40	0,40	0,50	0,40	0,40	النسبة
8	17	10	11	13	13	11	8	9	7	العدد
0,27	0,57	0,33	0,37	0,43	0,43	0,37	0,27	0,30	0,23	النسبة
5	1	3	2	3	2	2	2	2	0	العدد
0,17	0,03	0,10	0,07	0,10	0,07	0,07	0,07	0,07	-	النسبة
1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	العدد
0,03	0,07	-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة
3,61	3,45	3,74	3,71	3,55	3,58	3,68	3,74	3,74	4,03	الوسط الحسابي
1,54	1,39	1,15	0,97	0,93	0,81	0,83	0,82	0,93	0,95	الانحراف المعياري
0,43	0,40	0,31	0,26	0,26	0,23	0,23	0,22	0,25	0,24	معامل الاختلاف

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان للمحور الأول

الملاحق رقم 06: مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثاني

المحور الثاني: واقع عملية التحصيل الضريبي الرقمنة في ولاية تبسة

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	تعلم السؤال
4	3	4	4	4	4	3	4	3	3	1
3	3	3	5	4	5	5	4	4	4	2
3	3	3	4	4	4	4	4	4	4	3
4	3	4	4	4	4	4	4	3	3	4
4	3	3	3	4	3	4	4	4	3	5
4	4	2	2	4	5	5	4	5	5	6
3	3	3	5	4	4	4	4	3	3	7
3	3	3	4	4	4	4	4	4	3	8
4	3	4	5	5	5	5	5	4	4	9
4	4	4	4	5	5	4	4	4	4	10
4	4	5	4	4	3	4	5	4	4	11
4	3	5	5	4	4	4	4	4	4	12
4	1	5	5	4	4	4	4	2	2	13
3	4	2	4	4	5	4	5	4	4	14
4	3	4	4	4	3	4	5	4	4	15
3	4	4	3	4	5	5	4	4	5	16
4	2	4	4	4	4	4	5	4	3	17
4	3	3	3	4	4	4	3	4	3	18
2	4	4	4	4	4	4	5	4	5	19
4	4	2	3	5	4	4	5	4	5	20
2	1	4	2	2	2	4	2	2	4	21
4	3	3	4	4	5	3	4	4	3	22
2	2	5	3	3	3	3	4	5	5	23
4	3	4	3	4	3	3	3	3	3	24
4	4	4	3	4	5	5	4	4	5	25
3	4	4	3	4	4	5	4	4	5	26
5	4	3	3	4	3	4	5	5	4	27
4	3	4	5	5	4	5	4	4	5	28
3	4	5	4	4	3	4	5	4	4	29
4	3	2	3	2	2	4	5	4	4	30
1	0	5	6	4	8	7	10	3	8	العدد
0,03	-	0,17	0,20	0,13	0,27	0,23	0,33	0,10	0,27	النسبة
18	11	13	12	23	13	19	17	21	12	العدد
0,60	0,37	0,43	0,40	0,77	0,43	0,63	0,57	0,70	0,40	النسبة
8	15	8	10	1	7	4	2	4	9	العدد
0,27	0,50	0,27	0,33	0,03	0,23	0,13	0,07	0,13	0,30	النسبة
3	2	4	2	2	2	0	1	2	1	العدد
0,10	0,07	0,13	0,07	0,07	0,07	-	0,03	0,07	0,03	النسبة
0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	العدد
-	0,07	-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة
3,77	3,35	3,77	3,84	4,03	3,94	4,10	4,16	3,77	3,81	الوسط الحسابي
1,36	1,33	1,20	1,04	0,75	0,89	0,60	0,73	0,76	0,98	الانحراف المعياري
0,36	0,40	0,32	0,27	0,19	0,23	0,15	0,18	0,20	0,26	معامل الاختلاف

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان للمحور الثاني

الملحق رقم 07: مخرجات نتائج تحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel للمحور الثالث

المحور الثالث: تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي في ولاية تبسة										
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	تحليل العوالم
4	4	4	4	4	4	4	3	4	4	1
5	5	3	4	5	3	5	5	5	4	2
4	4	2	2	2	3	4	3	4	3	3
4	3	2	3	4	3	4	4	4	4	4
4	3	3	3	4	3	4	4	4	3	5
4	4	4	5	4	5	5	5	4	5	6
3	3	3	3	4	4	3	3	4	4	7
4	4	4	4	3	3	4	4	4	3	8
4	4	3	3	4	4	4	4	4	4	9
4	4	3	3	4	3	4	4	4	4	10
4	4	3	3	4	3	4	4	4	4	11
3	4	3	3	2	4	3	5	4	4	12
4	4	4	3	4	5	5	4	4	5	13
3	4	4	3	4	4	5	4	4	5	14
5	4	3	3	4	3	4	5	5	4	15
4	3	4	5	5	4	5	4	4	5	16
3	4	5	4	4	3	4	5	4	4	17
4	4	4	3	4	4	5	3	4	4	18
4	4	5	5	3	3	3	4	4	5	19
4	5	4	3	4	4	2	4	4	4	20
4	2	4	4	4	4	4	5	4	3	21
4	3	3	3	4	4	4	3	4	3	22
4	3	5	4	4	3	4	3	4	4	23
5	3	4	4	4	3	3	4	4	3	24
3	4	5	5	5	3	4	2	4	4	25
2	5	5	4	3	4	3	4	5	4	26
3	1	4	3	4	4	2	4	4	3	27
3	3	4	5	4	3	3	5	3	4	28
4	5	5	4	4	4	2	3	4	3	29
4	2	4	4	5	5	4	3	3	4	30
3	4	6	5	4	3	6	7	3	5	العدد
0,10	0,13	0,20	0,17	0,13	0,10	0,20	0,23	0,10	0,17	النسبة
19	15	13	10	21	13	15	14	25	17	العدد
0,63	0,50	0,43	0,33	0,70	0,43	0,50	0,47	0,83	0,57	النسبة
7	8	9	14	3	14	6	8	2	8	العدد
0,23	0,27	0,30	0,47	0,10	0,47	0,20	0,27	0,07	0,27	النسبة
1	2	2	1	2	0	3	1	0	0	العدد
0,03	0,07	0,07	0,03	0,07	-	0,10	0,03	-	-	النسبة
0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	العدد
-	0,03	-	-	-	-	-	-	-	-	النسبة
4,00	3,81	3,90	3,74	3,97	3,68	3,81	3,87	3,97	3,81	الوسط الحسابي
1,29	1,33	1,14	1,00	0,80	0,70	0,87	0,81	0,55	0,83	الانحراف المعياري
0,32	0,35	0,29	0,27	0,20	0,19	0,23	0,21	0,14	0,22	معامل الاختلاف

المصدر: مخرجات تحليل الاستبيان للمحور الثالث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

الرقم : ق.ع.م.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2022

اتفاقية التربص

المادة الأولى :

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي - تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية و المحاسبة :

مع مؤسسة : المدرسة الولائية لحراب تبسة
مقرها في :

ممثلة من طرف : المدير الولائي بنويبة السيد فردي عبد الملاك حداد
الرتبة : مستشار
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

- 1- عمر عبد الوارث
- 2- د. بايلية غارس
- 3-
- 4-

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980
المادة الثانية :

يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في

تخصص الطلبة المعنيين : مالية مؤسسية
المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجري في مصلحة : المدرسة الولائية لحراب تبسة - المديرية الفرعية للتربص
الفترة من : 2023 / 02 / 15 الى : 2023 / 05 / 09
المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :

و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و عالية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم .

حرر بتبسة : 2022/12/04

ممثل المؤسسة

رئيس القسم



المدير الفرعي للمواصل

ف. عبد المالك

عبد المالك

